استعادة زمام المبادرة

الخيارات الاستراتيجية الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي

تقرير من إعداد

الفريق الفلسطيني للدراسة الاستراتيجية

آب 2008

تعد هذه الوثيقة ناتج أفكار وآراء تم تداولها والنقاش فيها في ورشات عمل واجتماعات مختلفة بين مجموعة من الأفراد الفلسطينيين من داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها. نظم اللقاءات مجموعة أكسفورد للأبحاث– لندن، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي.

هذه الأفكار والآراء لا تعبر عن اتجاه سياسي معين أو طيف فلسطيني واحد، وهي عبارة عن أفكار ونقاشات لمجموعة من الأفراد الذين يهتمون بالقضية.

الوثيقة تحدد مجموعة من الخيارات الفلسطينية والسيناريوهات دون سبر أعماقها.

www.palestinestrategygroup.ps

محتويات التقرير

	المحتوى	رقم الصفحة
1.	**المقدمة**.....	**13-9**
	الوضع الراهن.....	9
	الفريق الفلسطيني للدراسة الاستراتيجية.....	10
	أهداف التقرير.....	11
	بنية التقرير.....	13
2.	**الشروط المسبقة**.....	**24-16**
	متطلبات الخطاب الفلسطيني الجديد.....	16
	متطلبات الوحدة الوطنية.....	20
	متطلبات التفكير الاستراتيجي.....	21
3.	**الأهداف الاستراتيجية**.....	25
4.	**السيناريوهات**.....	**37-26**
	سيناريوهات مقبولة للفلسطينيين.....	**33-28**
	أ- اتفاق حل الدولتين.....	28
	ب- اتفاق الدولة الواحدة (ديمقراطية موحدة أو ثنائية القومية).	29
	ت- إعادة تقويم السلطة الفلسطينية (مؤقتة).....	31
	ث- وصاية الأمم المتحدة (مؤقتة).....	33
	سيناريوهات غير مقبولة للفلسطينيين.....	**37-34**
	ج- استمرار الوضع الراهن	34
	ح- حل الدولتين الشكلي.....	35
	خ- انفصال إسرائيلي أحادي الجانب.....	36
	د- الاحتلال أو السيطرة المصرية/ الأردنية.....	37
5.	**التوزيع النسبي للقوة**.....	**44-38**
	الأفضليات والقدرات الفلسطينية، أفضليات إسرائيل وقدراتها، قدرات	

	الطرف الثالث بالنسبة الى ثمانية سيناريوهات	
6.	**الخيارات الاستراتيجية والمسار الاستراتيجي المفضل**.....	**45-47**
	السيناريوهات المفضلة	
	السيناريوهات الممكنة	
	السيناريوهات غير المقبولة	
7.	**آليات التنفيذ**.....	**48-54**
	أ- الوحدة والقيادة الوطنية.....	50
	ب- تمكين الشعب الفلسطيني.....	51
	ت- المفاوضات.....	52
	ث- المقاومة الوطنية.....	53
	ج- الحصول على دعم طرف ثالث.....	54
8.	**نقاط مراجعة وتقييم البدائل**.....	**56-58**
	جدول زمني لعملية التفاوض	
	البدائل لاتفاقية تفاوضية – فلسطينية.....	56
	البدائل لاتفاقية تفاوضية – إسرائيل.....	57
9.	**الخطوط العريضة لخطة عمل استراتيجية**.....	**59-60**
10.	**توزيع التقرير، وملاحظات ختامية**.....	61

ملخص تنفيذي

- وصلت المفاوضات الحالية ضمن مبادرة "انابوليس" للسلام مرحلة حرجة. وفي الذكرى الستين للنكبة الفلسطينية، وبعد مرور عشرين عاماً من المفاوضات غير المثمرة لإقامة دولة فلسطينية على أساس الاعتراف التاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1988 بوجود دولة إسرائيل، فقد حان الوقت ليقوم الفلسطينيون بإعادة النظر في هذا المسار الاستراتيجي برمته بشكل يحقق أهدافهم الوطنية. وبالرغم من أن إسرائيل تجاوزت وبشكل كبير النسبة الأصلية المنصوص عليها في قرار الهيئة العامة للأمم المتحدة رقم 181 في العام 1947، والبالغة 57%، فإنها لا تبدي أية دلالات لقبول حتى ما نسبته 78% من فلسطين التاريخية والتي تقع ضمن حدود 1967. واستمرت في تجاوز هذه النسبة لخلق حقائق جديدة على الأرض تدريجيا من شأنها أن تمنع إيجاد دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة على ما تبقى من الأرض والبالغة نسبتها 22% من فلسطين التاريخية. وبينما أثبت الرأي العام الاسرائيلي المنقسم على نفسه عدم جاهزيته للمخاطرة بالوصول الى اية حلول، تواجه حكومة اسرائيل الضعيفة مقاومة داخلية قوية ضد اية حلول تسوية مهما كانت. كما ترفض اسرائيل وبشكل مستمر حقيقة انها قوة محتلَة مع ما يصاحب ذلك من واجبات ملزمة كما يمليه القانون الدولي. وبدلا من ذلك، تفترض اسرائيل ان التفاوض على اساس حل الدولتين – نتيجة عرض عام 1988 – هو عرض متاح للأبد، وتظن انها تستطيع على الدوام الحصول على ما هو خير من تسوية قائمة على التفاوض. ويعتمد الموقف الإسرائيلي على افتراض ان الاستمرار في المماطلة سيعمل على إمالة التوازن الاستراتيجي لصالح بشكل مطرد. ان اسرائيل وباختصار، ليست طرفاً تفاوضيا جاداً.
- المقترح الرئيسي في هذا التقرير هو ان حسابات إسرائيل الاستراتيجية خاطئة، حيث بالغ المخططون الاستراتيجيون الإسرائيليون في تقدير قوتهم، وقللوا من شأن الفرص الاستراتيجية المتاحة أمام الفلسطينيين. هناك أربعة بدائل محتملة رئيسية تفضلها إسرائيل للوصول لاتفاقية، وتشجعها على تعطيل التوصل إلى تسوية نهائية بالشروط المطروحة. وعليه فإن من أهم أهداف الفلسطينيين إفهام إسرائيل أن هذه البدائل الأربعة ليست مطروحة ولا مقبولة أساساً. وهذه البدائل هي:

  - **اولاً**: الخيار السائد بإطالة أمد المفاوضات إلى أجل غير مسمى، بادعاء "إحراز تقدم"، وأن تعليق التفاوض مؤقت، والاستمرار في ذات الوقت في التوغلات الإسرائيلية والاعتداءات، مع قليل من الأعباء على إسرائيل واحتفاظها بمنافع مالية عالية نتيجة لاستمرار الاحتلال.

- **ثانياً**: حل الدولتين الشكلي (الدولة ذات الحدود المؤقتة) مع التأكيد على تقوية السلطة الفلسطينية، وتقييدها في ذات الوقت، ولتأتي في صورة حكومة فلسطينية، في حين تقوم إسرائيل بتأجيل وتشتيت وتغييب "القضايا التاريخية" والاحتفاظ بالسيطرة الدائمة.
- **ثالثا**: فصل أحادي الجانب من قبل إسرائيل.
- **رابعاً**: سيطرة الأردن ومصر على الأراضي المحتلة.

- إن هذه البدائل الأربعة غير مقبولة للفلسطينيين، حيث انها لا تأخذ على محمل الجد التطلعات الوطنية الفلسطينية، بل تسعى الى تقويض الهوية والحقوق الوطنية المشروعة للفلسطينيين في آن واحد. ولهذا، اذا رفضت اسرائيل التفاوض بجدية وبنوايا صادقة وفق معطيات حل الدولتين، فان الفلسطينيين يستطيعون وسيقومون بسد الطريق أمام البدائل الأربعة بالتحول إلى استراتيجية بديلة مكونة من أربعة توجهات مترابطة، والشروع بها واحدا بعد الآخر أو جميعها معا. وهي:

- **أولاً: إيقاف وإنهاء، وبشكل قاطع، الخيار التفاوضي الذي بدأ في العام 1991 في مؤتمر مدريد والذي طالما انتهك من قبل اسرائيل، الأمر الذي سيؤدي الى إنهاء وتجميد البديلين الإسرائيليين الأولين المفضلين، ويعمل على دعم اتفاق تفاوضي حقيقي.**
- **ثانياً: إعادة تشكيل السلطة الفلسطينية بحيث لا تخدم المصالح الإسرائيلية المستقبلية المتمثلة بإضفاء الشرعية على الاحتلال واستمراره، وتنصل اسرائيل من تحمل مسؤولياتها الكاملة عن كلفة الاحتلال (وقد تصبح سلطة مقاومة فلسطينية). وسينهي هذا التوجه البديلين الاسرائيليين الأولين المفضلين أيضا، ويساهم في تجميد البديل الثالث.**
- **ثالثاً: اعتماد المقاومة المثمرة "الذكية" وتقديمها على المفاوضات كوسيلة أساسية للفلسطينيين، مع إعادة التأكيد على الوحدة الوطنية من خلال إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتمكين الفلسطينيين، وانتزاع دعم الأطراف الإقليمية والدولية وبشكل خلاق. إن الهدف الرئيسي من هذا التوجه هو مضاعفة كلفة استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وجعل احتمالية الانفصال من جانب واحد حسب الاملاءات الإسرائيلية غير قابلة للتطبيق.**
- **رابعاً: التحول عن مسألة حل الدولتين إلى حل الدولة الواحدة سواء كانت (ثنائية القومية أو ديمقراطية موحدة) كخيار استراتيجي مفضل لدى الفلسطينيين، مما سيشكل تحديا لوجود**

دولة إسرائيل في شكلها الحالي، ولكن على نحو جديد تماما وأكثر فعالية مما كان عليه الحال قبل عام 1988.

ولكن، هل هذا ما تريده اسرائيل؟ لا تستطيع اسرائيل منع الفلسطينيين من إعادة رسم التوجه الاستراتيجي وفقا لهذه الخطوط. هل تريد اسرائيل فعلا الزج بالفلسطينيين باتجاه اتخاذ هذه الخطوات؟

- إن نتيجة إعادة تشكيل التوجه نحو استراتيجية فلسطينية ستكون اسوأ بكثير بالنسبة لاسرائيل من المفاوضات الرامية الى حل دولتين حقيقي على اساس عرض 1988 القائمة. وبالرغم من ان العديد من الفلسطينيين ما زالوا يفضلون مفاوضات اتفاق حل الدولتين بشكل حقيقي، الا ان فشل مبادرة انابوليس الحالية سيعزز بقوة موقف اولئك الذين يعارضون هذا الحل. وبالتالي، فمن المرجح ان يقتنع معظم الفلسطينيين بعدم امكانية الوصول الى اي اتفاق تفاوضي. ومما لا شك فيه، ان التراجع عن عرض عام 1988 مع اعتماد استراتيجية بديلة هو الوضع المفضل للفلسطينيين عن البدائل الاسرائيلية الاربعة للوصول الى اتفاق نهائي. فاذا فشلت المفاوضات الحالية، سيضطر الفلسطينيون الى استبدال عرض عام 1988 باستراتيجية جديدة، ليس فقط لفظيا بل واقعيا. عندها، سيكون حل الدولتين التفاوضي ملغيا وبشكل نهائي، وسيكفل الفلسطينيون عندها تحميل اسرائيل المسؤولية عن سحب عرضهم الذي استمر طيلة عشرين سنة، وستخسر اسرائيل فرصة تاريخية لا تتكرر لانهاء الصراع وتأمين بقائها المستقبلي بأفضل الشروط المتاحة لها.
- ان الفلسطينيين، وباختصار، قادرون على منع وسد البدائل الإسرائيلية الأربعة جميعها نحو حل تفاوضي حقيقي عبر إعادة تشكيل للتوجه الاستراتيجي الأساسي. لا تقدر إسرائيل ان تعرقل هذا التوجه الجديد الذي نتيجته ستكون أسوأ بالنسبة لها من اي حل تفاوضي حقيقي، وأفضل بالنسبة للفلسطينيين من أفضل البدائل الإسرائيلية. ولهذا، وعندما يدرك الفلسطينيون بأنه لم يعد ممكنا الوصول إلى حل تفاوضي حقيقي، فسوف يقومون بلا شك بإعادة توجههم الاستراتيجي واقعيا وليس لفظيا، وسيعمدون أخيرا إلى إنهاء عرضهم الذي استمر عشرين عاما.
- ان لدى الفلسطينيين، بناءً على ذلك، ثلاثة مهام استراتيجية رئيسية ملحة ومتوازية، وتحديد هذه المهام هو الغرض الأساسي من هذا التقرير.

  - **المهمة الاستراتيجية الاولى: هي العمل وبشكل مفصل على صياغة وإعادة توجه أساسي لإستراتيجية فلسطينية على غرار الخطوط المبينة أعلاه متضمناً المسار الاستراتيجي المفضل**

الجديد ومجموعة كاملة من وسائل التنفيذ. وقد تم التعليق على هذا الموضوع في الجزء الأساسي للتقرير. يجب ان تؤخذ هذه المهمة على محمل الجد وعلى افتراض أن المفاوضات الحالية سوف تفشل، حتى لو استعملت فقط كتهديد استراتيجي لإجبار إسرائيل على التفاوض بجدية، مع بقاء النوايا الحقيقية لتطبيق الاستراتيجية الجديدة في حال فشل المفاوضات. إن التهديد الفارغ ليس تهديداً من الناحية الاستراتجية، ومجرد الخداع لا يجدي نفعا. ولهذا، فان لدى الفلسطينيين الآن أولوية طارئة وهي الاتفاق والعمل وبشكل مفصل على وضع البديل عن اتفاق التفاوض والعمل على الإعلان عنه بأقرب وقت ممكن وفرضه بقوة أمام إسرائيل. يجب أن يكون هذا هو مركز الاهتمام الفوري للتخطيط الاستراتيجي الوطني الموحد الذي يضم كافة الفلسطينيين من الجنسين ومن مختلف الخلفيات، والأجيال، والانتماء السياسي سواء كانوا في الأراضي المحتلة أو أي مكان آخر.

- المهمة الاستراتيجية الثانية: هي التأكد من فهم إسرائيل للشروط التي لا يزال على أساسها عرض **1988** قائماً لدى الفلسطينيين، وان يكون واضحا لها ما يستطيع الفلسطينيون عمله أو ما سيعملونه، في حال عدم الالتزام في هذه الشروط. فهل قدمت أية حركة وطنية تنازلات على النطاق الذي قدمه الفلسطينيون عام **1988**؟ تستمر إسرائيل عند المفاوضات بترديد مقولتها "نحن فقط نعطي والفلسطينيون فقط يأخذون"، وهذا عكس الحقيقة تماما. ما زال الفلسطينيون يطالبون بما لا يزيد عن **22%** من أرضهم التاريخية، وإسرائيل هي من أخذت وبشكل مستمر وعبر اعتداءات المستوطنين المدعومة من الحكومة على نسبة **22%** المتبقية. ولهذا، فان المهمة الاستراتيجية الثانية للفلسطينيين هي تحديد الحد الأدنى من الشروط المقبولة للتفاوض على دولة فلسطينية مستقلة تماما على حدود **1967**، والتفسير وبشكل واضح لا لبس فيه بان هذا العرض هو أفضل ما يمكن أن تحصل عليه إسرائيل، بما في ذلك ضمانات لأمنها المستقبلي مع الدول العربية المجاورة. ويضع الفلسطينيون جدولا زمنيا واضحا للحكم على ما تم تحقيقه أو إذا ما كان قابلا للتحقيق. الفلسطينيون هم من سيحكمون على "النجاح"، وهم من سيقرر مدى فترة الاستمرار في المفاوضات، وتحديد اللحظة المناسبة لتغيير الاستراتيجية تماما.
- المهمة الاستراتيجية الثالثة: هي ضمان أن يكون الخطاب الفلسطيني هو قاعدة وإطار النقاشات الدولية فيما يتعلق بالمستقبل الفلسطيني، وقد تم توضيح هذا في التقرير. إن الهدف

من ذلك هو التوضيح للأطراف الإقليمية والدولية أن الفلسطينيين ملتزمون بالحلول التفاوضية، في حين لا يلتزم الاسرائيليون بذلك. لقد استمر الفلسطينيون بالإلتزام ولمدة عشرين عاما بعرضهم التاريخي للعام 1988، ورفضت اسرائيل احترامه. ولهذا السبب، فان الاحتجاجات الإسرائيلية لم تعد ذات مصداقية للفلسطينيين. لم تعط إسرائيل خيارا للفلسطينيين سوى البحث باتجاه آخر لتحقيق تطلعاتهم الوطنية، فيما تتحمل اسرائيل كامل المسؤولية في حال فشل المفاوضات.

- وفي الختام، يجب أن يكون واضحا أننا نحن الفلسطينيون لن نسمح أبدا لإسرائيل بمواصلة انتهاكاتها وسيطرتها تحت غطاء التظاهر بمفاوضات غير جادة، وان لا تتخيل ان هناك بدائل أفضل متاحة أمامها، وعلى إسرائيل أن تقرر إذا ما كانت ستقبل أو ترفض عرض التفاوض المحدد زمنيا، والذي من الجلي انه في مصلحتها العليا. وتبعا لذلك، سنتصرف نحن الفلسطينيين بالوقت الذي نحدده وبالطريقة التي نختارها.

الأمر الآن متروك لنا كفلسطينيين لاستعادة زمام المبادرة الاستراتيجية، والسيطرة على مصير مصلحتنا الوطنية، ويجب على إسرائيل والأطراف الإقليمية والدولية أن تفهم وبشكل نهائي إن الفلسطينيين موحدون في أهدافهم الاستراتيجية، وان الشعب الفلسطيني عاقد العزم وثابت، ولن يتخلى أبدا عن كفاحه الوطني.

المقدمة

الوضع الراهن:

يجد الفلسطينيون أنفسهم، في الذكرى الستين للنكبة، بعيدين كل البعد عن تحقيق أهدافهم الوطنية الاستراتيجية. فالتوقعات من المرحلة الحالية للمفاوضات والتي بدأت في السنة الأخيرة من إدارة الرئيس بوش، منخفضة جدا إن لم تكن معدومة. وينظر إلى مبادرة انابوليس على كونها مجرد وعود لا أكثر، ولكنها اقل جدية من المحاولات السابقة كتلك التي جرت في السنة الأخيرة من إدارة الرئيس الأمريكي السابق كلينتون. حيث شملت "خارطة الطريق" عوامل مشروطة متناقضة وغير مقبولة للفلسطينيين مثل الحديث عن "الحدود المؤقتة"، والإقرار المستمر بمسألة تغيير "الحقائق على الأرض" والذي تضمنته "رسالة الضمانات" الأمريكية عام 2004. ومع رحيل الجيل الأول من الزعماء الإسرائيليين، والتحولات العميقة في التركيب الديمغرافي للمجتمع الإسرائيلي، عبر تغير أنماط الهجرة والالتزام الأيدولوجي، تفتقر إسرائيل إلى الوحدة والقيادة القوية اللازمتين للوصول إلى اتفاق حل الدولتين الحقيقي الذي هو الحل الوحيد المقبول للفلسطينيين. والأهم من ذلك وكما ذكر في الموجز التنفيذي، فأن إسرائيل لا ترى أن هناك حاجة للقيام بذلك نظرا للفرضية الشائعة بان حل الدولتين سيكون متاحا دائما، والاعتقاد بان هناك وفي كل الأحوال بدائل مقبولة وأخرى مفتوحة لإنجاز حل تفاوضي.

وفي ظل هذه الظروف، ناقش فريق عمل المجموعة الفلسطينية للدراسة الاستراتيجية الآثار الاستراتيجية المترتبة على الوضع الراهن للفلسطينيين، وخلص إلى أن هناك حاجة ملحة للفلسطينيين لإعادة تقييم استراتيجيتهم الوطنية قصيرة وطويلة المدى ليتمكنوا من الرد بطريقة موحدة على ما يمكن أن تفرزه محادثات انابوليس بحلول نهاية هذا العام.

المجموعة الفلسطينية للدراسة الاستراتيجية:

يتكون الفريق من فلسطينيين يعيشون في إسرائيل، وفي الأراضي المحتلة، وفي الشتات. يتشكل المشاركون من عينات واسعة من الجمهور الفلسطيني ليتم تمثيل اكبر عدد ممكن من قطاعات المجتمع الفلسطيني، كل يمثل نفسه/ نفسها، ومن المأمول أن يؤدي اختلاف الخلفيات والانتماءات إلى التوصل إلى نتائج تعبر عن طيف واسع من الرأي الفلسطيني.

وقد عقد الفريق ورشات عمل، لتحليل ومناقشة الخيارات الاستراتيجية للفلسطينيين، وذلك خلال الأشهر القليلة التي سبقت الذكرى الستين للنكبة. كانت هذه السنوات الستون طويلة ومريرة بالنسبة للفلسطينيين. ولكن التركيز الأساسي للفريق كان على المستقبل وليس على الماضي؛ ما هي الخيارات المتاحة أمامنا؟ وما هي الاستراتيجية الشاملة التي تمكن الفلسطينيين وبأفضل الطرق من تحقيق النجاح في عزمهم الثابت على تحقيق الاستقلال الوطني؟ كيف يمكن للفلسطينيين التركيز من جديد على الأهداف الاستراتيجية المشتركة؟ وهل يمكن الإجماع على برنامج مترابط يمكّن الفلسطينيين من التحدث بصوت واحد إقليميا وعالمياً؟ هل يستطيع الفلسطينيون استعادة زمام المبادرة في تقرير مصيرهم؟

يوجز التقرير النتائج المؤقتة للمجموعة الفلسطينية للدراسة الاستراتيجية. ونقول "مؤقتة" لأن تحليل الخيارات الاستراتيجية، وصياغة استراتيجية متفق عليها هي عملية مستمرة، ومن المتأمل ان يتوصل القادة الفلسطينيون معا إلى وضع استراتيجية فلسطينية متكاملة تحظى بدعم كافة الفلسطينيين، كما يؤمل أن يشارك فيها إخوتنا الفلسطينيون من كافة الانتماءات والأطياف.

أهداف التقرير

يهدف هذا التقرير إلى أمرين:

- **اولاً**: تشجيع تطوير استراتيجية فلسطينية موحدة وشاملة لإنهاء الاحتلال، الأمر الذي يتطلب دعم كافة الفلسطينيين. فمعاناة الفلسطينيين وحرمانهم من طموحاتهم العادلة لتقرير مصيرهم الوطني قد استمرا طويلا. ولتحقيق هذه الغاية، ينظر التقرير في الخيارات الاستراتيجية، ويطور أدوات تحليلية لتقييم هذه الخيارات، ويحدد المسلك الاستراتيجي الامثل. والهدف هو تحقيق اكبر قدر ممكن من الوضوح لتلك المهام التحليلية.
- **ثانياً**: يعتبر هذا التقرير، بحد ذاته جزءاً من تلك الاستراتيجية، وتلك وظيفة العملية الاستراتيجية، فهو يهدف كنص، إلى تأدية ادوار تعتبر جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الموضوعة داخلها، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الطريقة التي يخاطب بها التقرير جماهير متعددة.

إن الجمهور المستهدف هو جمهور فلسطيني، وهنا، وكما ذكر آنفاً، فان الغرض من التقرير هو إيجاد أرضية مشتركة من شانها توحيد الفلسطينيين من اجل تعزيز فاعلية صوتهم الموحد. والهدف هو دعم القيادات الوطنية في جهودهم الرامية إلى صياغة برنامج وطني متفق عليه مع أهداف واضحة وأدوات للتنفيذ.

ومع ذلك فهناك أيضا جمهور آخر، ونظرا للطبيعة الاستراتيجية كما هو مبين أدناه، هناك أيضا حاجة إلى إدراك الآثار المحتملة للتقرير على قراء آخرين- الخصوم والأطراف الثالثة. وبما أن المهمة الرئيسية من التقرير هي تعزيز الخطاب الفلسطيني، والذي ما زال غير معروف نسبيا، ليكون الخطاب السائد، فان الهدف المهم الآخر هو تقليل سوء فهم أو سوء تمثيل ذلك الخطاب.

لم يكتب التقرير بلغة أكاديمية أو متخصصة، فاستعمال اللغة البسيطة والمباشرة أفضل ما دامت تعبر عن الأفكار الرئيسية بقوة. إن نوع التفكير الاستراتيجي والضروري في هذا التقرير لم يطرح بتقنية مفرطة يتعذر فهمها. على العكس تماما، على التقرير أن يكون مفهوما بشكل واضح من قبل جميع الفلسطينيين الذين صيغ للتباحث في قضيتهم، مما يعزز هدف رفع مشاركة الفلسطينيين إلى أقصى درجاتها.

لم يخض التقرير في أدق تفاصيل الاستراتيجيات الثانوية والتكتيكات رغم أهميتها في تفعيل الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال، هناك مجموعة ضخمة من التفاصيل تقع ضمن العنوان العريض "مقاومة"، ولكن حجم هذا التقرير لا يسمح بتحديد وتقييم وتجميع هذه التفاصيل كلاً على حدة، وهذه مهمة لاحقة ضمن سياقات محددة- وطريقة أخرى ليكون فيها النص مفتوحا لأية مساهمات إضافية لاحقا.

أما بالنسبة لمهمة التحديث والتنقيح المستمرة، فمن المتوقع أن تستمر بعض عناصر التقرير (وبخاصة الأهداف طويلة الأمد)، بينما تعدل عناصر أخرى إما عبر حصول أحداث غير متوقعة، أو من خلال الأحداث المتوقعة لمراحل محددة زمنياً (مثل مبادرة بوش الحالية للسلام، 2008) وتعديلاتها المتلاحقة.

بنية التقرير

تعتمد بنية الأجزاء اللاحقة من هذا التقرير على منطق التفكير الاستراتيجي الذي قاد مشاورات الفريق في المجموعة الفلسطينية للدراسة الاستراتيجية، وهو المسلك الذي ندعو القراء الفلسطينيين لإتباعه بطريقة نقدية، آملين، بالطبع، أن يتفق القراء مع التوجه الرئيسي للاستراتيجية. وفي حال عدم الاتفاق مع هذا التوجه الرئيسي، فإننا نأمل أن يقوموا باقتراح تعديلات ايجابية، الأمر الذي يعني مشاركتهم وتحكمهم بالعملية برمتها.

تعريفات

1. الشروط المسبقة:

هي تلك الأشياء الواجب توفرها مسبقا للوصول إلى استراتيجية فلسطينية فعالة. وقد حدد فريق العمل في المجموعة ثلاثة شروط مسبقة.

2. الأهداف الاستراتيجية:

نعني بالأهداف هنا "الأهداف الاستراتيجية"– وهي الأهداف الرئيسية التي تسعى الاستراتيجية برمتها لتحقيقها. ويأمل فريق العمل الفلسطيني أن يتفق الفلسطينيون جميعا مع الأهداف الاستراتيجية الوطنية الثلاثة المحددة هنا.

3. السيناريوهات:

السيناريوهات هي المستقبل المحتمل، وهذا يعني أنها اطر سياسية محتملة يتم ضمنها تحديد الاستراتيجية. ومن المهم أن يتم النظر في مجموعة واسعة ومتنوعة من السيناريوهات لبناء مجموعة مرنة من الاحتمالات الطارئة، وإجراء التحليلات المقارنة، وتحديد النتائج المفضلة (المرجوة) والغير مفضلة (غير المرغوب فيها) من قبل الفلسطينيين، والإسرائيليين، والطرف الثالث، من اجل العمل على كيفية تعزيز بعضها (وبأي ترتيب) وحجب بعضها الآخر. وبالمحصلة النهائية وضع المسلك الاستراتيجي الأمثل والمسارات البديلة.

4. التوزيع النسبي للقوة:

يكمن تحليل القوة النسبية في صميم التفكير الاستراتيجي، وهي الصلة الرئيسية بين الأهداف والاستراتيجيات. إن تحليل القوة يعيد تقييم السيناريوهات لتحديد ما هو ضمن إمكانيات أو خارج إمكانيات كل من السلطة الفلسطينية، والإسرائيليين والأطراف الثالثة، وما يمكن تحقيقه بأنفسهم أو عبر تدخلات من آخرين. ويساعد تحليل القوة على تقييم قدرة الأطراف على تحويل تطلعاتهم إلى واقع، ويدخل الواقعية برغم صعوبتها إلى حيز الممارسة. ويحدد هذا التحليل العقبات الرئيسية التي تعوق المسارات الاستراتيجية المفضلة، وتقترح ما يمكن أو ما ينبغي القيام به للحد منها أو إزالتها.

5. الخيارات الاستراتيجية والمسار الاستراتيجي المفضل:

تعتبر التقييمات والمقارنات للخيارات الاستراتيجية ذروة التحليل السابق ذكره، ويستطيع التفكير الاستراتيجي، في هذه المرحلة، وزن البدائل من حيث الافضليات النسبية والقدرة على فهم الروابط فيما بينها، واتخاذ قرارات واعية بشان ترتيب وتسلسل الاولويات الاستراتيجية.

ان المسار الاستراتيجي المفضل هو الطريق الاستراتيجي النهائي المختار من الوضع الحالي وصولا الى الهدف الاستراتيجي المنشود.

6. وسائل التنفيذ:

هي مجموعة من أدوات السياسات المتاحة للفلسطينيين للسير قدما في المسار الاستراتيجي المفضل نحو تحقيق أهدافهم الاستراتيجية. وهي تتراوح في نطاق كافة "أنواع القوة" التي تم مناقشتها أدناه. ومن أهم فوائد التحليلات الاستراتيجية التي نسعى إليها هنا هي أن جميع وسائل التنفيذ تركز على مسألة زيادة الضغط على النقاط المختارة من قبل الفلسطينيين، ويتم تنسيقها في إطار جهد وطني واحد تمكن جميع الفلسطينيون ومن كل مستويات المجتمع من المساهمة في وضعها.

7. نقاط مراجعة وتقييم للبدائل:

وفي ضوء ما سبق، يملك الفلسطينيون مراحل انطلاق، متفق عليها مسبقا، حيث يستطيعون استعراض التقدم المحرز، وقد حدد الفلسطينيون وبشكل واضح ما يعتبرونه نجاحا في كل حالة. ويمكن التوصل إلى قرارات حول توقيت وتقييم احتمالية المضي قدما في اتجاهات معينة أو تغيير طريقة العمل. كما تم التفكير بالمواقف الاحتياطية وإعدادها، حيث تم تجهيز الأهداف المؤقتة البديلة والمسارات الاستراتيجية.

8. الخطوط العريضة لخطة عمل استراتيجية

وضع خطة عمل مقترحة لتسلسل الإجراءات اللازمة لبدء تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

الشروط المسبقة

يشير فريق العمل للدراسة الاستراتيجية إلى أن الشروط الثلاثة التالية ضرورية من اجل الوصول إلى استراتيجية وطنية فلسطينية فعالة موحدة، مصاغة بقوة، ويمكن إيصالها بسهولة للعالم الخارجي. ويستطيع الفلسطينيون إنجاز هذه الشروط، والتعامل معها بشكل فوري. كما يدعو التقرير الفلسطينيين كافة للعمل على تحقيق ذلك.

متطلبات الخطاب الفلسطيني الجديد

إن صياغة الخطاب الفلسطيني، الذي يناقَش ضمنه مسألة الاستقلال الفلسطيني، متطلب ضروري لاغتنام فرصة المبادرة الاستراتيجية.

والخطاب هو إطار لغوي يتم من خلاله تحديد ما يمكن وما لا يمكن قوله، وكيف ينبغي أن يفهَم. وفي الوقت الراهن، يتم مناقشة الكفاح الوطني الفلسطيني وبشكل دائم تقريبا وفق خطابات تعود لأناس آخرين. وهذا يشبه لعب جميع مباريات كرة القدم حسب تسديدات الفريق الآخر؛ وهي دائما مباراة على ارض الخصم – حيث يتم البدء باللعب بهدف خاسر. يجب على الفلسطينيين رفض المشاركة بهذه الشروط، كما يجب عليهم أن يفسروا الخطاب الخاص بهم ويعززوه ليكون اللغة الأساسية التي يتم وفقها مناقشة القضية الفلسطينية.

وهناك خطابان دوليان تحديدا، غير مناسبين للقضية الفلسطينية ويعتبران، وللأسف، الخطابان المعتمدان عادة من المجتمع الدولي.

الأول هو **خطاب صنع السلام**، الذي يفترض أن المشكلة تكمن في "صنع السلام" بين طرفين على قدم المساواة، لدى كل منهما مصالح واحتياجات وقيم ومعتقدات متماثلة. وهذا هو الخطاب الخطأ، لأن الجانبين ليسا طرفي نزاع متكافئين. فهناك قوة احتلال، وشعب مقموع ومشتت لا يسمح له حتى بالحصول على اعتراف شرعي بهويته.

الثاني هو **خطاب بناء الدولة** الذي يفترض أن المشكلة تكمن في "بناء الدولة" على غرار ما حصل في كمبوديا أو السلفادور أو موزمبيق ــ أو حتى أفغانستان. وهذا هو الخطاب الخطأ بسبب عدم وجود دولة فلسطينية أصلا.

إن نتيجة هيمنة هذين الخطابين (ناهيك عن الخطابات الأمريكية – الإسرائيلية السائدة) هي عدم الاعتراف أصلا بجوهر المسألة الفلسطينية، وهذا كارثي للقضية الفلسطينية.

تحث المجموعة الفلسطينية للدراسة الاستراتيجية الفلسطينيين أن يمتلكوا زمام أمورهم بأيديهم برفض الدخول في هذه الخطابات حتى يحين الوقت المناسب لذلك، وتركيز طاقتهم الكاملة على توضيح وتعزيز الخطاب الفلسطيني آنف الذكر. إن الخطاب المناسب لا يستخدم لغة صنع السلام أو بناء الدولة، بل لغة الاستقلال الوطني وحق تقرير المصير، والحرية، والتخلص من الاحتلال، والحقوق الفردية والجماعية، ولغة القانون الدولي، وهذا ما يجب أن يكون عليه الخطاب الأساسي. وعندما يتم الاعتراف بالأولويات المحددة التي هي في إطار الخطاب الفلسطيني الأساسي الهادف إلى التحرر، يمكن عندها للخطابات الثانوية مثل صنع السلام وبناء الدولة أن تُطرح في السياق المناسب والواقعي.

ولعل أكثر الخطابات ملاءمة للمقارنة هو الخطاب المتعلق بإنهاء الاحتلال الاستيطاني، ويحتاج هذا الخطاب أن يكون مفهوما بوضوح من قبل المجتمع الدولي. فعلى سبيل المثال، لم يكن خطاب غاندي الأساسي في الهند، قبل التحرر في العام 1947، خطاب صنع سلام لأنه لم يكن يصنع سلاما مع بريطانيا، بل كان يكافح لإنهاء الاحتلال الإنجليزي. ولم يكن خطابه كذلك خطاب بناء الدولة لأنه لم يكن هناك دولة هندية بعد. لقد كان خطابه الأساسي موجهاً نحو التحرر والنضال الوطني، وهذا ما يجب أن ينطبق على الخطاب الفلسطيني. إن الفلسطينيين مستعدون للدخول في مفاوضات جدية، وهم أكثر جاهزية من الإسرائيليين. ولكن، من المتوجب على عملية صنع السلام هذه، أن تأتي ضمن سياق يهدف إلى تحقيق التطلعات الوطنية الفلسطينية، وأي شيء اقل من ذلك لا يعد عملية صنع سلام بل هو تشريع لاستمرار الاحتلال والقمع.

لا مجال هنا لمتابعة هذه القضية بتفاصيل أكثر، إلا بالإشارة إلى أهمية مواجهة فكرة محورية في خطاب صنع السلام وهي "وجود روايتين" متكافئتين، "رواية إسرائيلية" "ورواية فلسطينية". ولا شك أن هناك رواية فلسطينية وأخرى إسرائيلية، ولكن المسألة الجوهرية للقضية الفلسطينية ليست مجرد الرواية، وإنما سلسلة

من الحقائق التي لا خلاف عليها – مثل حقائق الطرد، والاستبعاد، والهيمنة، والاحتلال الذي يعيشه الفلسطينيون بمرارة يوم بعد يوم عبر السنوات الستين الماضية، ولا يزال مستمرا حتى وقتنا الحاضر. هذه ليست برواية، بل واقع مُعاش. إن الغرض الرئيسي من هذا التقرير هو إيجاد أفضل استراتيجية لإنهاء هذا الواقع المرير، وتحويل الخطاب الفلسطيني على أساس ما تم نقاشه آنفا هو جزء كبير من ذلك الجهد.

فيما يلي بعض الحقائق التي لا يمكن إنكارها على سبيل المثال لا الحصر: في العام 1922 كان هناك 84,000 يهودي يعيشون في فلسطين (وفق بيانات الإحصاء)، وارتفع هذا الرقم ليصل إلى 608,000 بحلول عام 1947، كانت معظم هذه الزيادة نتيجة سياسة متعمدة لرفع عدد اليهود المهاجرين بهدف بناء الدولة اليهودية في فلسطين. في ذات الوقت (1947) كان عدد الفلسطينيين 1,364,000. وكان الفلسطينيون يملكون ما نسبته 95% من الأرض التي عاشوا عليها لقرون. وفي شهر تشرين أول من عام 1947 دعى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 إلى تقسيم الأرض لتبلغ نسبة الأراضي الممنوحة للدولة اليهودية 57.12% ، في حين يحصل الفلسطينيون على النسبة المتبقية والبالغة 42.88% ، ولم يكن هذا القرار من مجلس الأمن. تم الإعلان عن دولة إسرائيل اليهودية في أيار 1948، وبحلول موعد وقف إطلاق النار في عام 1949، سيطرت إسرائيل على ما نسبته 78% من فلسطين التاريخية، وتركت للفلسطينيين 22% المتبقية من الأرض. إن خط هدنة عام 1949 هو ليس حدودا سياسية قانونية ولم يكن كذلك. وتم ضم إسرائيل وليس الدولة "اليهودية" لعضوية الأمم المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 273 (3) في شهر أيار من عام 1949. وتحول قرابة 750,000 فلسطينيا إلى لاجئين (أكثر من نصف عدد السكان– انظر قرار الأمم المتحدة رقم 194). وفي عام 1967 احتلت إسرائيل ما تبقى من الأرض ونسبته 22% من فلسطين التاريخية.

قامت منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، في تشرين الثاني من عام 1988، بتقديم تضحية غير عادية بقبول وجود دولة إسرائيل، وتصميمها على بناء دولة فلسطينية مستقلة على ما نسبة 22% المتبقية من فلسطين التاريخية وفقا لقراري مجلس الأمن 242 و 338 (البيان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني، الجزائر، 15 تشرين ثاني، 1988). فهل قدمت أية حركة وطنية تنازلات على هذا النطاق الذي قدمه الفلسطينيون؟ لا يزال عرض 1988 يشكل، حتى يومنا هذا، أساسا للأهداف الاستراتيجية الفلسطينية الرسمية. ومع ذلك، لم يتم تحقيق هذه الأهداف طيلة فترة عشرين عاما. لماذا؟

تستمر إسرائيل عند المفاوضات بترديد مقولتها "نحن نقدم كل العطاء والفلسطينيون يأخذون فقط"، وهذا عكس الحقيقة تماما. ما زال الفلسطينيون يطالبون بما لا يزيد عن 22% من أرضهم التاريخية، وإسرائيل هي من استولت وبشكل مستمر وعبر اعتداءات المستوطنين المدعومة من الحكومة على ما نسبته 22% المتبقية.

هذه ليست مجرد "رواية فلسطينية"، بل حقائق. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لا تزال اعتداءات المستوطنين المدعومة من الحكومة الإسرائيلية مستمرة بلا هوادة بالرغم من المفاوضات الجارية. يعلم الفلسطينيون أن إسرائيل ليست شريكا تفاوضيا جادا. وبناءً على هذه الحقائق، وهذا الفهم للواقع سيتم بناء الأهداف الاستراتيجية للفلسطينيين كما سيرد في القسم التالي.

متطلبات الوحدة الوطنية

الشرط المسبق الثاني هو الوحدة الوطنية، حيث أن البيت المنقسم على نفسه لا يستطيع الصمود. سيكون العمل الاستراتيجي الفلسطيني مستحيلاً إذا كان الشعب الفلسطيني غير قادر على التحدث بصوت واحد أو التصرف بإرادة واحدة، وهذا لا يعني الاتفاق على كل شيء، أو إلغاء السياسة الفلسطينية الداخلية. وإنما يعني انه عندما يتعلق الأمر بصياغة وتشريع خطة وطنية لها علاقة بالعالم الخارجي، يجب على الفلسطينيين إخضاع السياسة الداخلية إلى المطالب العليا مثل المصير المشترك ووحدة الهدف.

ليس من المستغرب، وتحت ضغوط الاحتلال غير المحتملة، ظهور انقسامات داخلية عميقة، ولا سيما بعد غياب القائد الوطني الراحل ياسر عرفات بشخصيتة الكارزمية. وصحيح أيضا أن قوى خارجية – لاسيما إسرائيل وهناك آخرون أيضا- قد اعتمدت سياسة "فرق تسد". يجب أن يشكل هذا كله سببا للفلسطينيين للترفع عن مثل هذه الخصومات، والضغوط والاستفزازات عند صياغة استراتيجية للتحرير الوطني. والمستقبل بهذا الصدد هو بين أيدينا.

بعد تولد الآمال بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية في أعقاب إنجاز انتخابات حرة نزيهة في كانون ثاني 2006، جاءت أحداث حزيران 2007 بمثابة ضربة قاصمة للوحدة الوطنية الفلسطينية. لا يوجد مصلحة لفريق العمل في المجموعة الفلسطينية للدراسة الاستراتيجية في إلقاء اللوم على احد، وليس من ضمن عملها الإدلاء ببيانات عن السياسات الداخلية الفلسطينية. ولكن الفريق يناشد، وبالإجماع، جميع القادة السياسيين بإدارة السياسة الداخلية بطريقة تجعل الشعب الفلسطيني موحدا في مواجهة العالم الخارجي. والفريق على قناعة بان هذه رغبة الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني. ونحن مدينون بذلك لجميع الذين ناضلوا طويلا وقدموا تضحيات عظيمة لصالح القضية الوطنية. وهذا أمر ضروري أيضا بسبب احتمال إجراء استفتاء وطني بشان المفاوضات الجارية. فكيف يمكن للشعب الفلسطيني اتخاذ قرار مستنير بشان مسألة بهذه الأهمية الوطنية العليا دون حوار وطني واسع ومكثف، يسمو فوق المصالح السياسية الحزبية؟ إن هذا التقرير هو محاولة لتشجيع هذا النوع من الحوار.

متطلبات التفكير الاستراتيجي

المتطلب الثالث، وجوب مشاركة الفلسطينيين في مهام التحليل الاستراتيجي، والخيار الاستراتيجي، والعمل الاستراتيجي، بأوسع شريحة ممكنة على اختلاف أطيافهم. وفي هذا التقرير يدعو فريق العمل الجمهور الفلسطيني للمشاركة وبنهج استراتيجي، في المشروع الوطني لاعتبارها الوسيلة الأساسية لتحقيقه.

التفكير الاستراتيجي هو نوع معين من التفكير الذي يصيغ أهدافا وطنية واضحة ويواظب على إبقائها تحت المجهر طوال الوقت. ويصبح كل شيء طوع تحقيق هذه الأهداف. ويتم توجيه التحليلات أيضا عن طريق التقييم الصارم لقدرات القوة النسبية – ما يستطيع وما لا يستطيع الفلسطينيون وغيرهم القيام به بأنفسهم أو مجتمعين. يجمع التفكير الاستراتيجي بين الرؤية النهائية والإدراك الثابت لمجموعة من الإمكانيات العملية.

تربط تحليلات القوة الأهداف بالاستراتيجية. يعتبر مفهوم القوة مفهوما أساسيا في السياسة، وتم مناقشته وبشكل موسع في أدبيات السياسة. ولكنه سيطرح هنا بأبسط معانيه باعتباره ***القدرة على الحصول على ما تريده.***

فإذا ما تمكنت من الحصول على ما تريده، فأنت تملك القوة، والعكس صحيح تماما.

وهناك أربعة جوانب مهمة للقوة في التفكير الاستراتيجي، ويجب أخذها بعين الاعتبار عند قراءة هذا التقرير حيث أنها قد وجهت صياغته.

الأول: طبيعة القوة (أنواع القوة):

ميز المحلل السياسي الأمريكي جوزيف ناي ما بين "القوة الصارمة" و" القوة اللينة". ويرى أن ممارسة السياسة الدولية أشبه بلعبة الشطرنج الثلاثية الأبعاد ذات الثلاثة ألواح، حيث يمثل اللوح العلوي القوة العسكرية، ويمثل اللوح الأوسط القوة الاقتصادية أما اللوح السفلي فيمثل القوة الثقافية. وهيمنة أي لوح على الآخر لا تضمن الوصول إلى النجاح الاستراتيجي، وهذا يعتمد على طبيعة الموقف. فعلى سبيل المثال، استثمر الاتحاد السوفييتي في الثمانينيات وبشكل هائل، في قوته العسكرية ولكنه كان ضعيفا في

قوته الاقتصادية وكما خسر قوته الثقافية. وبين سقوط الاتحاد السوفييتي أن مسالة استعمال الحدود القصوى للقوة العسكرية وحدها ولفترة طويلة يثبت أنها ليست قوة على الإطلاق.

كما ميز كينيث بولدينغ، وبطريقة مشابهة، بين " قوة التهديد"، و"قوة التبادل"، و"قوة التكامل".

- تنص قوة التهديد على "افعل ما أريد وإلا سأفعل ما لا تريد"، ويعتمد هذا النهج على القوة والتهديد باستعمال القوة.
- تنص قوة التبادل على "افعل ما أريد وسأفعل ما تريد"، ويؤكد هذا النهج على المساومة والتسوية.
- تنص قوة التكامل على "افعل ما أريد لأن هذا ما تريده أيضا"، ويركز هذا النهج على "كسب القلوب والعقول".

ويشير بولدينغ إلى أن قوة التهديد قد تكون فعالة على المدى القصير، ولكنها أقل فعالية من قوتي التبادل والتكامل على المدى المتوسط. فالتهديد وحده لا يمكن أن يستمر. يرى بولدينغ أن قوة التكامل هي الأكثر فعالية على المدى الطويل- إنها قوة الشرعية، والولاء، والهوية الثقافية، والثقة. وفي نهاية المطاف يعتمد بقاء الأسر، والمجتمعات، والأمم والأديان على قوة التكامل.

وعند التخطيط الاستراتيجي، يجب على الأطراف المعنية أن تختار نوع القوة الأكثر فعالية (أو أي مجموعة من القوى) وفقا للمواقف المختلفة، على أن يكونوا مرنين بالتحول من نوع إلى آخر حيثما اقتضى الأمر.

الثاني: مراكز القوة (من يملك القوة).

يعتمد التحليل الاستراتيجي اللاحق، على أساس تقييم ما يستطيع وما لا يستطيع الفلسطينيون القيام به بأنفسهم أو بالاشتراك مع آخرين، فيما يتعلق بأنواع التحديات المختلفة. وقد تم إجراء تحليلات مشابهة لقوة إسرائيل النسبية وخياراتها، وكذلك الأمر بالنسبة للأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة ذات الصلة بما فيها الولايات المتحدة.

ومن الضروري جدا في التفكير الاستراتيجي، أن نأخذ بعين الاعتبار وبشكل مستمر منظور الخصم لرقعة الشطرنج الانفة الذكر، وهذا أمر أساسي. إن اللاعب الذي لا يقوم بذلك – وينظر إلى رقعة الشطرنج كما هي واقعيا – لن يكون بارعا وسوف يخسر. أن الغرض الاستراتيجي هو ممارسة الضغط المتراكم

على الخصم لعمل ما نريد. وهذا لا يمكن أن يتم إلا إذا فهمنا رغبات ومخاوف الخصم، ومصادر قوته وحدودها. وينطبق الشيء ذاته على جعل بقية الأطراف تتصرف بالطريقة التي نريدها.

الثالث: تطبيق القوة (الاستخدام الاستراتيجي للتهديدات والإغراءات):

يستطيع اللاعبون الاستراتيجيون استعمال التهديدات والإغراءات (سياسة العصا والجزرة) بفعالية من اجل التأثير على سلوك الآخرين. ويجب أن تكون هذه التهديدات الاستراتيجية ذات مصداقية عالية لتكون فاعلة. وهذا يعني بالتأكيد أنها لا يمكن أن تكون مجرد خدعة. ولذلك يجب على الفلسطينيين أن يكونوا على أتم الاستعداد لتطبيق التهديدات في حال إن الخصم بدا غير مبال بها. وسوف يتم التحدث باستفاضة عن هذا الموضوع في القسم السابع أدناه.

الرابع: استخدامات القوة (كيفية استعمال القوة لتحقيق أهداف استراتيجية):

وفي النهاية، يعود التفكير الاستراتيجي للطريقة التي يتم بموجبها استعمال أنماط القوة المختلفة. وميز اوليفر رامسبوثان، على هذا الصعيد، بين السياسي، وصاحب الرؤية، ورجل الدولة في هذا السياق:

- يدرك رجل السياسة كيفية التلاعب بمراكز القوى من اجل المحافظة على مركزه، ولكنه غير قادر أو راغب في استعمال القوة دائما لتحقيق أغراض استراتيجية. وفي نهاية المطاف، فان استعمال هذا النوع من القوة لا يجدي نفعا.
- وبالمقابل، فان صاحب الرؤية يبقي الأهداف الاستراتيجية طويلة الأمد نصب عينيه. ويستطيع إلهام الآخرين للتطلعات كما ويستطيع التعبير عن الرغبات. ولكنه لا يضع نصب عينيه عوامل القوة قصيرة الأمد وبالتالي لا يستطيع الإنجاز. وفي نهاية المطاف، فان استعمال هذا النوع من القوة غير فعال.
- أما رجل الدولة، فيضع الأهداف الاستراتيجية نصب عينيه دائما، ويدرك تماما عوامل القوة السياسية. وهو قادر على التراجع أحيانا من اجل القفز قدما إلى الأمام، ولديه فهم جيد للتوقيت، ويستشعر الفرص ويتصرف بناء عليها. كما انه يتحلى بالمرونة والتصميم معا في مواجهة النكسات والأحداث غير المتوقعة. وعندما يصل رجل الدولة إلى طريق مسدود، لا يبقى متشبثا بالعقبات التي تسد طريقه، بل يتركها ويبحث عن طريق آخر حول الحاجز. ويظهر فجأة من حيث لا يتوقع احد ليقلب الموازين في وجه أولئك الذين اعتقدوا أنهم تمكنوا من إيقافه. يفاجئ رجل الدولة خصمه، ويتصرف عكس توقعاته. ولديه القدرة على أن يفكر ويعمل بشكل استراتيجي. وهذا النوع من استخدام القوة هو ما يحقق نتائج دائمة.

وتتمنى المجموعة الفلسطينية للدراسة الاستراتيجية أن يكون القادة الفلسطينيون رجال دولة. وتتأمل أن يساهم هذا التقرير في توضيح مستلزمات ذلك.

الأهداف الاستراتيجية

هي الأهداف الشاملة التي تلهم مشروع التفكير الاستراتيجي بكامله، وهي الغايات النهائية للاستراتيجية.

وهناك ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية ومتصلة تخص الفلسطينيين. وهي مشتركة بين جميع الفلسطينيين وبالإجماع. وتوجه هذه الأهداف الاستراتيجية كل ما يتبع لاحقاً.

- الهدف الاستراتيجي الأول هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وتحقيق الاستقلال الوطني.
- الهدف الاستراتيجي الثاني هو إقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي يتضمن حقه بإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة عاصمتها القدس.
- الهدف الثالث هو حل مشكلة اللاجئين حلا عادلا بما يضمن حق العودة والتعويض.

السيناريوهات

السيناريوهات هي خطط مستقبلية محتملة، تقع ضمن أطر سياسية يتم من خلالها تحديد هذه الإستراتيجيات، ومفاضلتها وإيجاد الروابط فيما بينها.

وفي حال وجود أية شكوك، يجب إدراج سيناريوهات، حتى لو كانت تبدو غير واردة، ليتم التفكير بالآثار الناجمة عنها. إن التمييز بين مختلف السيناريوهات (كيفية تقسيمها) له علاقة بالقدرة على الحكم على الأمور، كحال الأسئلة المتعلقة فيما إذا كانت العلاقة بين هذه السيناريوهات تبادلية صرفة، أو فيما إذا كان من الممكن إيجاد طرق لأن تكون علاقة تسلسلية حيث واحدة تقود للأخرى. وقد يعتقد البعض انه تم تقسيم السيناريوهات المذكورة هنا بطريقة خاطئة، أو إن هناك سيناريوهات أخرى غير مذكورة. وفي هذه الحالة، هم مدعوون لاقتراح طرق لتطوير هذه القائمة أو إتمامها.

ومن المهم أن نضيف السيناريوهات التي لا نرغبها (سيناريوهات غير مرغوب فيها)، فضلاً عن تلك التي نرغبها (سيناريوهات مرغوب فيها) لأن الهدف من الاستراتيجية هو إنهاء السيناريوهات السابقة وتعزيز اللاحقة وبنفس القدر. إن أفضل السيناريوهات بالنسبة للفلسطينيين، في أي وقت من الأوقات، هو الذي يجدونه الأكثر تفضيلاً وقابليةً للتطبيق في ظل هذه الظروف. فعلى سبيل المثال، إن مسألة اختيار السيناريو المفضل تخضع للقدرة على الحكم على الأمور. ويبرز هذا في عملية الاختيار ما بين سيناريو مرغوب جدا ولكن إمكانية تحقيقه ضئيلة، وآخر أقل رغبة ولكن إمكانية تحقيقه عالية. وقد يتغير هذا بمرور الزمن.

تلعب السيناريوهات أدواراً مختلفةً ومتغيرةً عندما تلوح في الأفق احتمالات استراتيجية لا تلبث أن تختفي. فعلى سبيل المثال، إذا ما كان الاختيار المفضل للفلسطينيين هو سيناريو حل الدولتين (لأن ذلك سيناريو مفضل وقابلية تطبيقه عالية)، عندها يمكن بداية استعمال سيناريو حل الدولة الواحدة (لأنه أكثر تفضيلا ولكن بقابلية تطبيق أقل) كتهديد استراتيجي لإقناع إسرائيل للتفاوض وبشكل جدي على اتفاقية حل الدولتين. فإذا ما وجد الفلسطينيون أن هذا التهديد قد يفشل – بسبب أن إسرائيل لا تفاوض بجدية– فإن قابلية تحقيق خيار حل الدولتين سوف يتلاشى إلى نقطة يعمد الفلسطينيون فيها إلى استبعاد هذا الحل وتوجيه أولوياتهم المفضلة نحو سيناريو حل الدولة الواحدة. ويكف سيناريو حل الدولة الواحدة عن كونه في حيز الاحتياط ومجرد تهديد ليصبح هو نفسه الخيار المفضل والهدف الاستراتيجي للفلسطينيين .

يوجد أيضا سيناريوهات لا يرغبها الفلسطينيون في كل الظروف ويسعون لإنهائها، خاصة إذا ما كانت هذه السيناريوهات مفضلة للإسرائيليين وتشجعهم على عدم الخوض أية مفاوضات جادة، وستكون الاستراتيجية الفلسطينية، عندها التوضيح لإسرائيل أن هذه السيناريوهات غير قابلة للتحقيق – وأن لدى الفلسطينيين القوة والتصميم لمنعها وإيقافها.

ويتبين مما سبق أنه من المفيد القيام بوضع قائمة بالسيناريوهات، وتصنيفها حسب درجة الرغبة أو عدم الرغبة بها. ومن هنا، وبالإضافة إلى التحليلات المقارنة الأخرى، يمكن تصنيف السيناريوهات إلى ثلاث فئات:

- السيناريو المفضل حتى وقت كتابة هذا التقرير، وسيتم تعزيزه.
- سيناريوهات مقبولة ويمكن استعمالها كتهديدات، أو ينتهي بها الأمر لتصبح خيارات مفضلة، وتحفظ كاحتياط.
- سيناريوهات غير مقبولة يتم إيقافها.

وسنتناول هذه المهمة في الجزء السادس من التقرير (الخيارات الاستراتيجية، والمسار الاستراتيجي المفضل).

سيناريوهات مقبولة للفلسطينيين

أ- اتفاق حل الدولتين:

ظهر سيناريو اتفاق حل الدولتين في فترة السبعينيات، وأصبح السيناريو السائد منذ إعلان وثيقة الاستقلال عام 1988، والتي جرت مفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية وإسرائيل على أساسها. ويخضع حل الدولتين الآن لضغوط غير مسبوقة، حيث فقد مصداقيته لدى الفلسطينيين بعد مرور عشرين عاما من الفشل، فهم لم يعودوا يعتبرون إسرائيل شريكاً تفاوضياً جاداً. فهل علينا أن نستمر بهذا السيناريو أصلا. لا جدوى من التضحية التي قُدمت عام 1988 إذا لم يكن هناك بالمقابل دولة فلسطينية. وكل ما قامت به المفاوضات هو إطالة أمد الاحتلال وتوطيده.

لا يهدف فريق عمل دراسة الاستراتيجية الفلسطينية، في الوضع الراهن، إلى الدخول بتفاصيل المفاوضات الرسمية الجارية من خلال منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية، ولكنه يصر على التأكيد إن ما يعتبر "نجاحا" سيتم الحكم عليه من قبل الفلسطينيين. في إطار سيناريو حل الدولتين، يتم تفسير الأهداف الفلسطينية الاستراتيجية الثلاث المذكورة أعلاه على ضوء إعلان عام 1988، وبهذا يكون الفلسطينيون قد قدموا التضحية الكبرى. إن إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، من المفهوم انه سيتم التعامل معها على أساس حدود 1967. وبالتالي لا يوجد هناك مسؤولية على الفلسطينيين أن يقدموا تنازلات أكثر من ذلك. إن إسرائيل هي من يجب أن يتحمل المسؤولية للوصول إلى تسوية.

لقد تم توضيح جميع الأسئلة التفصيلية المتعلقة بسيناريو حل الدولتين مراراً وتكراراً، على سبيل المثال مناقشات كامب ديفيد في الفترة 2001-2000، واقتراحات كلينتون ومحادثات طابا والتي شملت أسئلةً حول الحدود ومقايضة الأرض، ووضع القدس، ومسائل أمنية واقتصادية، ومسألة الموارد، والوحدة الجغرافية للدولة الفلسطينية بما في ذلك الروابط بين شقيها، ومدى الخيارات المتاحة لتنفيذ حقوق اللاجئين الفلسطينيين. ولا يرى فريق دراسة الاستراتيجية الفلسطينية، هنا، أية موانع كبيرة طالما إن الأطراف المتفاوضة – وأولها إسرائيل- لديها الإرادة السياسية للتغلب عليها.

ولكن، هل تملك إسرائيل الإرادة السياسية للقيام بذلك؟ إن فريق دراسة الاستراتيجية الفلسطينية على قناعة بأن نتائج اتفاق حل الدولتين هو أفضل سيناريو حتى الآن من المنظور الإسرائيلي. ولكن للأسف، فإن إسرائيل لم تفهم هذا بعد، ويرجع السبب الرئيسي إلى أن إسرائيل تعتقد بأن هناك سيناريوهات

أخرى بديلة ومفضلة لها. وتفترض بأن حل الدولتين سيكون متاحاً دائماً، وبالتالي لا يوجد دافعية للقيام بأية تنازلاتٍ ضرورية واتخاذ المخاطر اللازمة التي لا يمكن فصلها عن أية تسوية وبإلحاح كافٍ.

ولنتكهن بما يمكن أن يحدث لاحقًا، إذا قرر الفلسطينيون بأن حل الدولتين لا يزال هو الخيار المفضل لديهم، فإن الهدف الاستراتيجي الرئيسي هنا، يكون بتغيير التصورات والحسابات الإسرائيلية. يجب أن يعمل الفلسطينيون على إفهام إسرائيل أنه لا يوجد هناك سيناريوهات مفضلة أخرى بديلة بالنسبة لها. وهذه نقطة أساسية سنعود إليها بالتحليل قريبا.

ب- حل الدولة الواحدة:

يكتسب حل الدولة الواحدة زخماً جديداً يومياً بين صفوف الفلسطينيين. ويُؤخذ عليه، تحديداً عدم توافره نسبيا بالرجوع لمسألة توزيع القوة النسبي (انظر القسم التالي)، حيث انه انحسر في ظل احتمالات الوصول إلى اتفاق حل الدولتين، وتم إعطاء المزيد من التفكير لاحتمالات أخرى لم تبحث بشكل كاف، مثل إعادة تشكيل أو حتى إلغاء السلطة الفلسطينية (انظر أدناه). وتقوم مجموعة من المخططين الاستراتيجيين بالترويج لهذه السيناريوهات على ضوء ما يمكن أن يكون البديل لذلك- جمود وتدهور دائمين للوضع الحالي، أو سيناريوهات أخرى يكون فيها خيار حل الدولتين منهارا.

ولكن، يلقى حل الدولة الواحدة دعماً جيداً خصوصا بين المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وفي صفوف فلسطينيي الشتات. وقد قام فريق دراسة الاستراتيجية الفلسطينية بطرح وجهات النظر هذه وبقوة.

وهناك، في الواقع العديد من سيناريوهات الدولة الواحدة، وسوف نذكر منها اثنين يلقى كلاهما الدعم الكبير في صفوف الفلسطينيين.

الدولة الواحدة: ثنائية القومية:

يؤكد المدافعون عن فكرة حل الدولة ثنائية القومية على الحقوق الجماعية، ويتناول أمثلة مشابهة مختلفة لتقاسُم السلطة كما هو الحال في بلجيكا، وكندا و أماكن أخرى. وهناك العديد من النماذج الفيدرالية والكونفدرالية. ولا يتناقض سيناريو الدولة ثنائية القومية مع سيناريو حل الدولتين، فبعد ترسيخ مسألة حل الدولتين، لا ضير من أن تتحدا في وقتٍ لاحق كونفدرالياً. قد يبدو هذا السيناريو غير وارد في ظل

الظروف الراهنة، ولكنه مثال على الأساليب المعقدة والتي يمكن من خلالها، باستعمال التفكير الإبداعي، إيجاد علاقات تبادلية ما بين السيناريوهات المختلفة. ويوصي فريق دراسة الاستراتيجية الفلسطينية بتضمين مناقشات الاستراتيجية الفلسطينية نظرةً مستقبليةً وأفكارا خلاقة. وهناك متغيرات أخرى مثل أشكال الاتحاد في المستقبل، والذي لا يقتصر فقط على فلسطين وإسرائيل، بل يمكن أيضا أن يشمل الأردن وسوريا ولبنان.

الدولة الواحدة: ديمقراطية موحدة:

يستند هذا السيناريو على الحقوق الفردية وليس الجماعية. ويُشكل كابوساً لمعظم الإسرائيليين لأن المسألة الديمغرافية هي السائدة في هذا السيناريو. حيث يزيل هذا السيناريو فكرة وجود دولةٍ يهوديةٍ في إسرائيل أو حتى دولة يكون أغلبية سكانها من اليهود. ومع هذا، فهو السيناريو الأكثر منطقية بالنظر إلى الأفكار الغربية الأساسية عن الحرية الفردية، وسيادة القانون والديمقراطية. وهو يُشكل الإشارة المبهمة (صورة مبدأية) لما يمكن أن تكون عليه فلسطين الديمقراطية التعددية لو أن عجلة الأحداث دارت بشكل مختلف. والتي هي، بالنسبة للفلسطينيين رؤية مؤثرة و لم تكن، تاريخياً، قابلة للتطبيق بسبب السياسات والإجراءات (أو عدم ممارسة أية إجراءات) البريطانية خلال السنوات الصعبة من الانتداب البريطاني.

وبالنسبة للعديد من الفلسطينيين، فان أفضل مسارٍ استراتيجي نحو هذا الحل هو إعادة تشكيل السلطة الفلسطينية، على النحو المبين أدناه.

ت- إعادة تقويم السلطة الفلسطينية (مرحلة مؤقتة):

يمكن أن تأخذ عملية إعادة تقويم السلطة الفلسطينية عدداً من الأشكال، تتراوح من إعادة توجيهٍ بسيط، إلى إعادة تشكيل السلطة جذرياً أو حتى إلغائها. وستكون إعادة تقويم السلطة الفلسطينية وهي استراتيجية إجبارية مؤقتة، أكثر منها سيناريو مستقل بحد ذاته لأنها تنسجم مع عدد من نتائج الحل النهائي. وهناك دعوات قوية لإعادة تنظيم السلطة الفلسطينية كما هو مُبين في القسم السابع أدناه.

تدعم مجموعةٌ من الشخصيات الفلسطينية المُؤثرة هذا التوجه عبر أشكال مختلفة. وهو الوسيلة الفلسطينية الأساسية لوقف السيناريوهات المبينة أدناه (ج-د). ويمكن استعماله أيضا كتهديدٍ استراتيجي للضغط على إسرائيل للتفاوض بجدية على اتفاقية حل الدولتين، وكجزء أساسي لاستراتيجيةٍ فلسطينيةٍ بديلة في حال الفشل- مثلا، كمرحلة على طريق بناء الدولة الواحدة.

الفكرة الرئيسية هي أنه في ظل غياب نتائج مرضية لحل الدولتين، فإن على السلطة الفلسطينية الكَف عن التظاهر بأنها دولةٌ فلسطينيةٌ وليدة أو غير ناضجة. حيث تتراكم الضغوطات الخارجية على الفلسطينيين تحت شعار "مساعدة السلطة الفلسطينية"، وتؤدي بتراكمها إلى تعزيز الاحتلال وخدمة الإسرائيليين بتنفيذ خططهم بدلاً عنهم. ويقول النقاد أنه سيكون هناك طريقان مُتوقعان يؤثران في مجريات الأمور،

الأول هو أنه في ظل غياب حل الدولتين الحقيقي، يجب إعادة النظر في السلطة الفلسطينية – كأداة ضرورية لتطبيق حل الدولتين- لأن استمرارها يخفي حقيقة الاحتلال ويسمح لإسرائيل استعمال عذر عملية السلام الافتراضية بهدف تغيير الحقائق على الأرض. أما الثاني فهو بسبب تحمل السلطة الفلسطينية المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحفظ النظام في الأراضي المحتلة، تقوم إسرائيل بالتنصل من مسؤولياتها ونسيان الأراضي المحتلة تماما. ويساهم وصول كميات كبيرة من المساعدات للأراضي المحتلة في أن يزيل عبئاً مالياً كبيراً عن كاهل إسرائيل. وباختصار، ينكر الإسرائيليون حقيقة أنهم محتلون أمام أنفسهم وأمام العالم الخارجي على حد سواء. ويرى النقاد أن السلطة الفلسطينية تُمكنهم من القيام بذلك.

إن إعادة تقويم، أو توجيه، أو تشكيل السلطة الفلسطينية، تتطلب ثلاث مهام استراتيجية. الأولى هي رفع الغطاء عن واقع الاحتلال الإسرائيلي، ووضع حد للسياسة الإسرائيلية الحالية القائمة على تزييفِ عملية سلامٍ مصطنعة، لتكريس دوام التبعية وتغيير "الحقائق على الأرض" تدريجيا. ستكون المهمة الثانية إيقاف السيناريوهات البديلة المفضلة لإسرائيل، ويعتمد هذا على استمرارية وجود السلطة الفلسطينية (انظر أدناه). والمهمة الثالثة فستكون في إخضاع الأجندة العالمية لأسسٍ جديدة يقررها الفلسطينيون وليس إسرائيل.

إن إعادة تشكيل السلطة الفلسطينية جذرياً، أو إزالتها، يُعتبر تحولاً حاسماً في المسار الاستراتيجي المفضل للفلسطينيين نحو تحقيق أهدافهم الاستراتيجية. فبدلا من خوض نضالٍ فوريٍ لإنهاء الاحتلال، وإقامة دولةٍ فلسطينيةٍ منفصلةٍ على ما نسبته 22% من فلسطين التاريخية الذي هو الهدف الرئيسي منذ 1988، تهدف الاستراتيجية، بالمقابل، إلى تعزيز الشفافية وزيادة كلفة الاحتلال على إسرائيل، والمطالبة بالحقوق الفلسطينية، وبوضعٍ دستوري وقانوني متكافئ في حدود دولة واحدة. والفلسطينيون الذين يقيمون في دولة إسرائيل الآن ويشكلون حاليا نسبة 20%، فسيكونون هم الأغلبية.

أما بالنسبة لوسائل تطبيق الإستراتيجية، فسيتم طرحها في القسم السابع أدناه. ويرى مناصرو سيناريو إعادة تشكيل السلطة الفلسطينية أنه يجب ربط هذا السيناريو بتحوُلٍ كبيرٍ في وسائل التنفيذ للسياسة الفلسطينية الرئيسية، بعيداً عن التفاوض ونحو شكلٍ جديدٍ من المقاومة الفلسطينية المتضافرة. وبموجب هذا السيناريو، تصبح السلطة الفلسطينية المُعاد تشكيلها سلطة المقاومة الفلسطينية.

ث- وصاية الأمم المتحدة (مرحلةٌ مؤقتة):

إن مناقشة هذا الخيار بين الفلسطينيين قليلٌ نسبياً وخصوصاً في الوقت الراهن، كما لم تتم مناقشته موسعاً من قِبل فريق عمل دراسة الاستراتيجية الفلسطينية، ولهذا سيتم ذكره هنا باختصار. ومع ذلك فهو يُعتبر إمكانية جذابة في نظر العديد من الفلسطينيين حيث يمكن أن يكون له ميزتان: أولاً، استبدال الاحتلال الإسرائيلي بآخر دولي، وهذا مرغوبٌ به جداً لدى الفلسطينيين. ثانياً، سيكون نقطة انطلاق على طريق الاستقلال. ويتفق هذا الخيار مع تدخل الأمم المتحدة الانتقالي في كل من تيمور الشرقية وكوسوفو لتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي.

والتواجد الدولي القوي يعني أن **قوةَ تدخلٍ دولية** فعالة ستحل مكان قوات الاحتلال الإسرائيلي، وهي فكرة تكتسب زخماً، وبشكلٍ مستقلٍ، في سيناريو حل الدولتين المُبين أعلاه كوسيلةٍ للتغلب على الهواجس الأمنية الإسرائيلية الأساسية. وهناك إشارات تدل على أن الولايات المتحدة أصبحت الآن أكثر تفضيلا لهذه الفكرة عما كانت عليه في السابق.

السيناريوهات غير المقبولة للفلسطينيين:

ينتقل التقرير الآن من موضوع السيناريوهات المفضلة لدى الفلسطينيين إلى السيناريوهات غير المفضلة، ليس فقط لأنها لم تأخذ على محمل الجد التطلعات الوطنية للفلسطينيين، ولكن لأنها عملت أيضاً وبنشاط على تغييب الهوية والحقوق الوطنية للفلسطينيين. وتلعب هذه السيناريوهات دوراً حاسماً في التفكير الإستراتيجي الفلسطيني لأنها تمثل ما تعتقد إسرائيل (وحلفاءها) أنها البدائل الأفضل للوصول لحلٍ سريعٍ لمفاوضات حل الدولتين الحقيقي. وهذه هي السيناريوهات التي نحتاج إلى إنهائها.

أ- استمرار الوضع الراهن :

يعتقد الفلسطينيون بأن هذا السيناريو هو المفضل لإسرائيل، وأنها تفكر بشكلٍ استراتيجي مُوجه أساسا نحو تحقيقه. وتستمر إسرائيل في هذا السيناريو باتخاذ المفاوضات حسب معايير "خارطة الطريق" وفقا للتفسير الإسرائيلي وسيلةً لإخفاء معالم استمرار الاحتلال ولاغتصاب المزيد من الأراضي الفلسطينية وبالتدريج. وهناك العديد من الدوافع الإسرائيلية للقيام بذلك بما فيها مواصلة الحصول على الأرباح المالية نتيجةً لاستمرار الاحتلال.

ومن المرجح أن تُبقي الحكومة الإسرائيلية الضعيفة والتي تعيش حالةً من الجمود على هذا السيناريو، وذلك لعدم وجود توافقٍ إسرائيلي بشأن البدائل الأخرى. وتأمل إسرائيل أن يتعب الفلسطينيون في نهاية المطاف من نضالهم ويقبلون بواحدٍ من السيناريوهات المبينة لاحقاً. وتستطيع إسرائيل في هذا الأثناء التعايش مع الوضع القائم بانتظار تحسن الظروف الإقليمية، بينما تستمر بجني الفوائد.

وباختصار، هذا هو السيناريو المفضل لإسرائيل. وإسرائيل معتادة على مثل هذا الوضع وبعد مرور عشرين عاما، لدرجة أن اعتبرها المخططون الإسرائيليون من المسلَمات. فعلى سبيل المثال، لا يزال الإسرائيليون يلجأون للحيل الواضحة مثل محاولة التركيز على موضوع البؤر الاستيطانية في الوقت الذي تحمي فيه وتوسع المستوطنات الكبيرة.

يجب أن يكون هدف الاستراتيجية الفلسطينية المركزية التوضيح بأن هذا لم يعد خياراً لإسرائيل قابلا للاستمرار. وبدلاً من الخضوع لمزيد من المماطلة لوضعٍ استمر طيلة عشرين عاماً، علينا تغيير اتجاه الوضع الاستراتيجي برمته، والتأكد من قيام إسرائيل وبشكل صحيح بالتزام الوضوح، وتحمُّل أعباء كلفة

الاحتلال. وإجبار إسرائيل لتحمل أعباء ومسؤوليات الدولة المحتلة حسب ما نص عليه القانون الدولي. ولن يُسمح لإسرائيل باتخاذ "المساعدات" الدولية المقدمة للأراضي المحتلة ذريعةً للتملص من عبء مسؤوليتها الكاملة.

يرى الإسرائيليون سيناريو "استمرار الوضع الراهن" منسجماً مع ثلاثة سيناريوهات "للوضع النهائي" على الأقل، والتي قد تكون أكثر أو أقل تفضيلاً لإسرائيل كما هو مبين أدناه. وهذه السيناريوهات ليست واضحة، ولكنها جديرة بالذكر بشكل منفصل. وتصور جميع هذه السيناريوهات نوعاً من فصل المسؤولية الإسرائيلية عن المراكز الرئيسية للسكان الفلسطينيين، ويحدِد هذا التفكير الاستراتيجي النهائي الإسرائيلي (ويشمل أيضا سيناريو حل الدولتين) هو التهديد الديمغرافي الذي تشكله أعداد الفلسطينيين على بقاء يهودية دولة إسرائيل. إن إسرائيل غير قادرة على القيام بالمزيد من عمليات الطرد الجماعي بحق الفلسطينيين تحت سيناريو "إسرائيل الكبرى" (وهذا السيناريو غير موضح هنا)، وبالتالي، لا تملك خياراً سوى فصل نفسها بشكلٍ أو بآخر من مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية خارج حدود عام 1967.

ب– حل الدولتين الشكلي (الدولة ذات الحدود المؤقتة):

من السيناريوهات الجذابة للعديد من الإسرائيليين، سيناريو حل الدولتين المُحاط بمطالب إسرائيلية عديدة تضمن استمرار السيطرة الأمنية الإسرائيلية. الأمر الذي سيؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية بمساحة جغرافية أقل، ومقسمة إلى كانتوناتٍ منفصلة وتابعة دائماً. ستكون "دولةً مؤقتةً" دائمة.

إن الإسرائيليين سعداء بالتحول من عملية أوسلو حيث تسبق مفاوضاتُ الوضع الدائم حول جميع القضايا الرئيسية إنشاء الدولة الفلسطينية، إلى خطة خارطة الطريق حيث تسبق وِفقها مسألة إنشاء دولةٍ فلسطينيةٍ وبحدود مؤقتة الوصول لقرارٍ بشأن جميع القضايا التاريخية في اتفاقية وضع دائم. وهذا سيُمكن إسرائيل من تقوية السلطة الفلسطينية ضمن حدود تضمن قيامها بخدمة الاحتلال وإشغالها بمهام سيادية ضعيفة ومُجزأة لدرجةٍ لن تكون السلطة قادرةً على حل نفسها. ومن هنا، سيكون لإسرائيل عدة خيارات بما فيها تعليق المفاوضات بينما "تبقيها على قيد الحياة". ويتم تسوية بعض المسائل تدريجياً مع السلطة الفلسطينية المُفرغة، ويتم التعامل مع البعض الآخر بشكلٍ أحادي إسرائيلي، ويمكن لبعض المسائل الأخرى أن تشكل أساسا لترتيباتٍ ثنائيةٍ خاصةٍ بين إسرائيل والدول المجاورة والولايات المتحدة. وستكون النتيجة سيطرة إسرائيلية دائمة على المستقبل الاستراتيجي.

إن الهدف الاستراتيجي الرئيسي للفلسطينيين هو منع هذه الإمكانية وبشكل واضح. ومن المهم أن نجعل إسرائيل تفهم وعلى الفور أن لا شيء من هذا محتمل. غير قابل للتطبيق. سيقرر الفلسطينيون ما يعتبر النتيجة المرضية للمفاوضات الجارية، ولن يقبل الفلسطينيون وببساطة دولة "مؤقتة"، أو سلطةً فلسطينية مدعومة تؤدي وظائف استراتيجية تضعها إسرائيل، أو نهجاً مجزأ وضعيفاً للقضايا الجوهرية يسمح لإسرائيل بتمييعها واحدةً تلو الأخرى، أو استمرار التظاهر بمفاوضاتٍ زائفة. إن إسرائيل تخدع نفسها إذا ما اعتقدت أنها تستطيع وبهذه الطريقة أن تحتفظ "بالمرونة"، أو أن تؤجل التزاماتها إلى الأبد عندما تترك خيار حل الدولتين مفتوحاً. إسرائيل لا تستطيع فعل ذلك.

ج–انفصال إسرائيلي أحادي الجانب:

لقد جذب سيناريو الانفصال الإسرائيلي أحادي الجانب العديد من الإسرائيليين. وفي هذا السيناريو، تستطيع إسرائيل أن تقرر حدودها النهائية وقضايا أخرى تتعلق بالأمن والموارد دون عبء مفاوضات حل الدولتين، ومن ثم تقوم بفرضه بالقوة. إن الانسحاب من قطاع غزة وبناء الجدار الأمني يُعبران عن هذا التفكير، الأمر المركزي الذي دفع أريئيل شارون لإنشاء حزب كاديما.

وكان للأحداث اللاحقة في غزة الأثر الكبير في تشويه مصداقية هذا السيناريو في عيون الكثير من الإسرائيليين، الذين عادوا إلى الاعتقاد بأن السيطرة العسكرية المباشرة هي ضرورية جداً لحين الوصول إلى ترتيباتٍ سياسية أكثر أمناً. وعلى كل الأحوال، فإننا بحاجة إلى إيقاف هذا السيناريو. وسيتم التطرق لهذه المسألة في الجزء التالي.

ح–الاحتلال أو السيطرة المصرية/ الأردنية:

وثمة بديل آخر هو سيناريو "نهاية فكرة الدولة"، ويطرح تغييرات أساسية مختلفة، حيث تقوم مصر والأردن باتخاذ تدابير مختلفة من السيطرة والمسؤولية الأمنية في كل من غزة والضفة الغربية على التوالي. يُعتبر هذا الحل جذاباً بالنسبة لإسرائيل لأنه يتم عبره حل المشكلة الديمغرافية، إضافةً إلى أن الترتيبات الأمنية مع مصر والأردن قد تم العمل عليها وبشكل مرضٍ ومنطقي سابقاً. وستتطرق التحليلات الاستراتيجية، في هذه المرحلة، لهذا السيناريو من منظورٍ مصري وأردني، ولن نحاول أن نقوم بذلك هنا.

إن هذا السيناريو غير مقبولٍ للفلسطينيين. ومن المنظور الفلسطيني، إن السبب في طرح مثل هذه السيناريوهات هو لقياس تأثيرها لدى المخططين الإسرائيليين والأمريكيين. إن هدفنا الاستراتيجي هو التأكد من عدم اعتبار هذه البدائل واقعية.

التوزيع النسبي للقوى

يقوم تحليل التوزيع النسبي للقوة على تقييم قدرة الفلسطينيين على تعزيز السيناريوهات المفضلة، وإنهاء السيناريوهات غير المفضلة. وتنتقل التحليلات في هذا الجزء من التقرير من مفهوم الرغبة إلى مفهوم القدرة. ويجب أخذ هذين المفهومين بعين الاعتبار عند مفاضلة الخيارات الاستراتيجية كما هو مبين في الجزء التالي (الخيارات الاستراتيجية والمسار الاستراتيجي المفضل).

وعند تقييم القدرات، تكون التحليلات في خدمة السيناريوهات المطروحة للوصول إلى قرار بشأن ما يستطيع أو لا يستطيع الفلسطينيون، والإسرائيليون والأطراف الثالثة القيام به، بأنفسهم أو عبر آخرين. تقوم تحليلات القوة بتقييم قدرة الأطراف على تحويل تطلعاتها إلى واقع.

ومن الواضح إن هذه مهمة واسعة وتفصيلية إذا ما تم تناولها بتمعن. وتتطلب تحليلات لأنواع مختلفة من القوة (كما ذكر أعلاه في القسم الثاني، وسيتم التطرق إليه مجددا في القسم السابع)، وبمواقع مختلفة (إسرائيل، المستوى الإقليمي، والدولي)، وبسيناريوهات مختلفة. يميز التفكير الاستراتيجي انه في حالة الصراع، فان قوة احد الأطراف تقاس بالنسبة لقوة الطرف الآخر، وتكون هذه القوى متداخلة.

وقد دارت نقاشات مكثفة، وفق هذه الخطوط، بين المجموعة الفلسطينية للدراسة الاستراتيجية أثناء تجهيز هذا التقرير. ويوجد هنا متسع لإعطاء جدول إرشادي ملخص فقط.

وندعو القراء الذين لا يتفقون مع هذه التقييمات للمشاركة في النقاشات الأخرى الجارية حول الخيارات الاستراتيجية الفلسطينية.

السيناريوهات المقبولة للفلسطينيين

السيناريو	القدرة الفلسطينية على التعزيز	القدرة الإسرائيلية على المنع	قدرة الطرف الثالث على التأثير
حل الدولتين	منخفضة	عالية	**متوسطة (عالية بالنسبة للولايات المتحدة)**
حل الدولة الواحدة	منخفضة(على المدى القصير وتزيد على المدى الطويل)	عالية (على المدى القصير وتقل (على المدى الطويل)	**منخفضة (على المدى القصير) وتزيد (على المدى الطويل)**
إصلاح السلطة الفلسطينية	عالية	منخفضة	**منخفضة**
وصاية الأمم المتحدة	**منخفضة**	**متوسطة**	**متوسطة (عالية بالنسبة للولايات المتحدة)**

السيناريوهات غير المقبولة للفلسطينيين

السيناريو	القدرة الفلسطينية على المنع	القدرة الإسرائيلية على التعزيز	قدرة الطرف الثالث على التأثير
استمرار الوضع الراهن	عالية	متوسطة	**متوسطة**
حل الدولتين المزيف	عالية	منخفضة	**منخفضة**
فصل أحادي الجانب	منخفضة (على المدى القصير) وعالية على المدى الطويل	عالية (على المدى القصير) ومنخفضة (على المدى الطويل)	**متوسطة**
الأردن/مصر	**عالية**	**منخفضة**	**متوسطة**

يبين الجدول السابق وقت كتابة هذا التقرير، أن قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى اتفاق حل دولتين مقبول لهم هي منخفضة (أ)، لأن إسرائيل لا تفضل كثيرا هذا الحل وتملك القدرة العالية على إيقافه. ولتغيير هذا، على الفلسطينيين أن يعدلوا من درجة تدني هذه الأفضلية الإسرائيلية، وكذلك قدرة إسرائيل على إيقاف هذا الحل بالوسائل المذكورة في القسمين السادس والسابع، بما في ذلك، العمل للحصول على دعم طرف ثالث. ومن الممكن تحويل هذه القدرات عبر استراتيجية فلسطينية منسقة في إطار الخطوط العريضة المقترحة في هذا التقرير.

كما أن لدى الفلسطينيين قدرة منخفضة، على المدى القصير، للوصول إلى حل الدولة الواحدة (**ب**)، لأن نتائج هذا الحل غير مقبولة لمعظم الإسرائيليين، وتملك إسرائيل قدرة عالية على إيقافه، إضافة إلى أن نفوذ الطرف الثالث هنا متدنٍ. وعلى الفلسطينيين أن يغيروا هذه الأمور الثلاثة لزيادة قدرتهم على الوصول لحل الدولة الواحدة. وعلى كل الأحوال، إن الفشل في دفع إسرائيل نحو الاتجاه المفضل للفلسطينيين في مفاوضات حل الدولتين، سيزيد من رغبة الفلسطينيين للوصول إلى حل الدولة الواحدة، وتصميمهم على تغيير ميزان القوى وفقا لذلك. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ظل غياب وجود بدائل أخرى، ورفض الفلسطينيين للبدائل الإسرائيلية الأربعة التي تفضلها إسرائيل للوصول إلى اتفاق تفاوضي (انظر أدناه)، والانهيار النهائي لمفاوضات حل الدولتين 2008-1988، يصبح هذا السيناريو هو الوحيد، والمعروف دوليا بحق الفلسطينيين في تحقيق مصيرهم الوطني. وهذا من شانه أن يغير الوضع، وبالتالي تغيير نظام الافضليات والقدرات المرتبطة به. وعلى المدى الطويل، ستزيد قدرة الفلسطينيين على تحقيق هذا الهدف، وستتناقص قدرة إسرائيل على إيقافه. ومن شأن الأطراف الثالثة (بما في ذلك الولايات المتحدة) أن يكون لها القدرة المتزايدة على التأثير في النتائج. كما سيكون للفلسطينيين فرصة الحصول على دعم دولي متزايد لحقوقهم الفردية والوطنية التي لا يمكن إنكارها. وهذا ما نحتاج الآن إلى التفكير به مليا وبشكل تفصيلي.

أما بالنسبة لسيناريو إعادة تقويم السلطة الفلسطينية (**ت**)، نجد أن الفلسطينيين يملكون قدرة عالية على تعزيز هذا السيناريو، بينما تملك إسرائيل قدرة متدنية على إيقاف هذا الحل غير المفضل لها. إن إسرائيل لا تريد للسلطة الفلسطينية أن يتم إضعافها أو إلغاؤها أو حتى أن يعاد تشكيلها. لأنها تعلم ما يمثله ذلك من تهديد في كشف واقع الاحتلال، وزيادة أعبائها بشكل كبير، والحد من مرونتها وخياراتها الاستراتيجية. وإسرائيل تفهم جيدا الخطر الحقيقي من تحول ثقل الاهتمام بعيدا عن إيجاد دولة فلسطينية على ما نسبته

22% من فلسطين التاريخية، نحو الاعتراف بالحقوق الإنسانية الأساسية للفلسطينيين، وفي كل فلسطين من البحر المتوسط إلى نهر الأردن. وكنتيجة لهذا، ستفعل إسرائيل ما بوسعها للتقليل من شأن السلطة الفلسطينية بوصفها الأداة الحقيقية للاستقلال الفلسطيني، وفي نفس الوقت، ستعمد إلى دعمها واستعمالها كأداة لإدارة احتلال لا ينتهي. وسيشمل هذا، ظاهريا، قيام إسرائيل بنقل بعض حقوق "السيادة" المنتقاة بحذر للسلطة الفلسطينية، في الوقت الذي تضغط فيه باتجاه المزيد من المساعدات الدولية بدعوى "بناء الدولة". وتأمل إسرائيل أن قادة السلطة الفلسطينية، وآلاف الأسر المعتمدة على رواتب السلطة الفلسطينية لا يستطيعون حتى إعادة التفكير في وضع السلطة الفلسطينية. وستزعم إسرائيل بأن هذا جزء من دعم سخي وحقيقي لمفاوضات جارية ودائمة. ولكن، لا شيء من هذا يغير حقيقة إن إسرائيل هنا، ومن حيث القدرة، في أضعف حالاتها، في حين أن الفلسطينيين في أقوى حالاتهم. ونجد أن الأطراف الثالثة تملك قدرة متدنية على التأثير ما لم يتعاون الفلسطينيون. ببساطة، لن يحدث شيء من هذا القبيل إلا إذا أردناه أن يحدث. وهذه نقطة مفصلية أخرى للتفكير الاستراتيجي الفلسطيني.

لم تتم بعد مناقشة سيناريو **وصاية الأمم المتحدة** بشكل كامل. وبالرغم من قدرة الفلسطينيين الضئيلة على تحقيق هذا السيناريو لأن إسرائيل تعارضه وتملك القدرة على إيقافه، وبدعم أمريكي، قد يكون هذا السيناريو معقولا في حال فشل مفاوضات حل الدولتين، وهو يمثل الفكرة العامة لقوة تدخل دولية، وهو الخيار الاستراتيجي الذي قد يريد الفلسطينيون الدفع باتجاهه باعتباره عنصرا أساسيا في سيناريوهات أخرى.

إن السيناريوهات الأربع التالية غير مقبولة للفلسطينيين ومفضلة لإسرائيل. ويظل السؤال المتعلق بالتوزيع النسبي للقوة هو إذا ما كنا قادرين على إيقاف هذه السيناريوهات الأربعة.

إن ما كتب عن هذا الموضوع في الأجزاء السابقة، جدير بأن يوصلنا إلى حقيقة أننا قادرون على إيقاف البدائل الإسرائيلية الأربعة لاتفاقية حل الدولتين المفضلة لهم.

قد لا يبدو للوهلة الأولى أن الفلسطينيين قادرون وبسهولة على إيقاف **سيناريو استمرار الوضع الراهن** الذي استمر على مدى عقدين من الزمان. ولدى الفلسطينيين العديد من الخيارات لزيادة كلفة استمرار الاحتلال، وجعل منافعه أقل بالنسبة لإسرائيل. والأهم من ذلك، إننا نملك خيار إنهاء المفاوضات، و/ أو سحب التعاون الذي يتم عبر السلطة الفلسطينية. ونستطيع، إذا أردنا ذلك، إعادة توجيه استراتيجيتنا

وبشكل كامل بعيدا عن سلوك ما بعد عام 1998. وهذه أوراق استراتيجية رئيسية. إن الهدف الاستراتيجي الفوري للفلسطينيين هو إقناع المخططين الإسرائيليين بان لا جدوى مادية مربحة أو مريحة لهم تذكر من عملية استمرار الوضع الراهن.

يستطيع الفلسطينيون بل يجب عليهم أن يرفضوا وببساطة **سيناريو حل الدولتين الزائف**. والأمر متروك لهم لتحديد وبشكل واضح، ما يمكن اعتباره اتفاقية حل دولتين مقبول بناء على تنازلات عام 1988 الكبيرة، ورفض أي شيء آخر. إن سبب فشلنا في الماضي هو عدم توضيح هذا الأمر بشكل كاف للمجتمع الدولي. إن التوصية القوية الواردة في هذا التقرير تتمثل بإصرار الفلسطينيين على مناقشة مشروعهم الوطني بخطابهم الخاص بهم، وتلك نقطة استراتيجية مركزية في هذه المرحلة. ليست إسرائيل هي من يعطي، والفلسطينيون هم من يأخذون، الوضع هو عكس ذلك تماما.

قد يبدو إيقاف **سيناريو الفصل الإسرائيلي أحادي الجانب** أكثر صعوبة نظرا للقوة الإسرائيلية العسكرية الحالية. والخطوات الإسرائيلية بهذا الاتجاه أمر واقع كما ذكر أعلاه. ولكن، وكما بينا سابقا، فانه يمكن إيقافه من قبل الفلسطينيين، مما يستلزم عمليات توغل إسرائيلية متكررة للمناطق التي تم الانسحاب منها بشكل أحادي. وأكثر من هذا، هناك العديد من الطرق للالتفاف عليه والتشكيك بمصداقيته، لا سيما في غياب مفاوضات حل الدولتين. إن رفض الفلسطينيين للفصل الأحادي الجانب وفق هذه الشروط، بالإضافة لتجاهله الصارخ للقانون الدولي، يوفر أساسا لتغيير استراتيجي طويل الأمد يرافق هذا البديل من قبل الفلسطينيين. وستواجه إسرائيل حالة مستمرة من عدم الاستقرار، وانعدام الأمن، وتصاعد الخطر الإقليمي، واضطرابات داخلية، وتزايد الكلفة، دون وجود إمكانية للتفاوض على مخرج لها. سوف تلغى مبادرة السلام العربية، وسيكون من المستحيل على إسرائيل التنصل من مسؤوليتها عن الجيوب الفلسطينية المكتظة بالسكان الفاقدي الجنسية، خارج الحدود المفروضة حديثا على الفلسطينيين. ولن يكون من الممكن مقاومة مطالبتنا بالحقوق الإنسانية الأساسية والمعترف بها دوليا. أظهر التاريخ مرارا وتكرارا أن القدرة العسكرية وحدها تفقد من فعاليتها على مر الزمن، فلا يمكن لأية حركة تسعى لتحقيق تقرير المصير الوطني بشكل مستمر أن تقهر بالقوة وحدها.

وأخيرا، يمكن **لسيناريو الأردن/ مصر** ومرة أخرى أن يتم إيقافه، نظرا لعدم رغبة هذه الدول في تحمل المسؤولية الإدارية، والإنسانية والأمنية طالما أن الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية يرفضون قبول ذلك،

كما يرونه امتدادا أو شكلا جديدا من أشكال الاحتلال العسكري الأجنبي. ويعود السبب في ذلك، مرة أخرى، إلى رفض إسرائيل الواضح للتفاوض الحقيقي وبنية حسنة على اتفاقية حل الدولتين.

ركز هذا القسم على قدرة الأطراف على تعزيز سيناريوهات جذابة، وإيقاف غير المقبول منها. ورأينا أن لدينا القدرة الهائلة على إيقاف البدائل الإسرائيلية المفضلة لعملية التفاوض- بافتراض وجود تفكير استراتيجي فلسطيني ثابت، وموحد ومتناسق يحكم أفعالنا. ولكن هذا يمثل فقط نصف المعادلة الاستراتيجية. ومن اجل توضيح الاستراتيجية المثلى للفلسطينيين، يجب أن نقرر فيما إذا كان في صالحنا الاستمرار بمفاوضات حل الدولتين أم لا. وإذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن القيام بزيادة نسبة تفضيله عند الاسرائيلين، واتخاذ قرار بشان الشروط التي سيتم على أساسها هذا الاتفاق، وما هي المدة الزمنية المحددة للإبقاء على هذا الخيار مفتوحا. وسيتم توضيح هذه المسائل في الأقسام الثلاثة التالية.

الخيارات الاستراتيجية والمسار الاستراتيجي المفضل

لقد تم طرح كل الآراء آنفة الذكر، ومناقشتها بشكل موسع في مناقشات فريق دراسة الاستراتيجية الفلسطينية المتعلقة بالخيارات الاستراتيجية. ومن أجل الوصول إلى قرار لتحديد المسار الاستراتيجي المفضل، عمد فريق دراسة الاستراتيجية الفلسطينية إلى تضمين كافة المكونات الرئيسية في جوهر الاستراتيجية الموصى بها- لتصبح في بعض الأحيان سيناريوهات احتياطية داعمة، من الممكن تحويلها إلى مسارات بديلة في حال فشل المسار المبدئي.

إن المسار الاستراتيجي المفضل هو الطريق الاستراتيجي النهائي والذي تم اختياره بدءا من الوضع الراهن وحتى الأهداف الاستراتيجية النهائية.

وكان الإجماع النهائي لفريق عمل الاستراتيجية الفلسطينية هو التوصية بما يلي:

القيام بإجبار إسرائيل وبشكل نهائي وقاطع على التفاوض فورا وبجدية على اتفاقية حل دولتين مقبول للفلسطينيين ــ أو مواجهة واقع إعادة التوجه الاستراتيجي الفلسطيني وباتجاه مختلف تماماً- وهو حل أقل ملاءمة بالنسبة لإسرائيل.

لا تقوم إسرائيل حاليا بالتفاوض بشكل جدي. فكيف يمكن تغيير ذلك؟ سيتم تناول هذا السؤال في بقية هذا القسم وكذلك في القسمين اللاحقين.

عند تحديد المسار الاستراتيجي الامثل للفلسطينيين، من المفيد أن نستقي أفكارا من مشروع مفاوضات هارفارد. في صلب هذا النهج التفاوضي المبني على منفعة الأطراف صاحبة الشأن، حدد روجر فشر ووليام يوري الأمور التالية بأنها الرئيسية

يعتقد الناس أن ما يحدد القوة التفاوضية هو مجموعة من العوامل مثل الثروة، والعلاقات السياسية، والقوة، والأصدقاء، والقوة العسكرية. وفي الواقع، تعتمد القوة النسبية، لأي طرفين وبشكل أساسي على مدى جاذبية خيار عدم الوصول إلى اتفاق لكل منهما".

ولذلك، فإن الهدف الاستراتيجي المباشر للفلسطينيين هو تغيير التفضيل النسبي لإسرائيل بما يتعلق باتفاق حل دولتين حقيقي مقبول للفلسطينيين، بالمقارنة مع الخيارات المتاحة لإسرائيل إذا لم يتم التوصل إلى

اتفاق كهذا. **إن الجوهر الرئيسي للإطار الاستراتيجي هو القيام بوضع الحلول المفضلة للفلسطينيين بطريقة تبدو أكثر تفضيلا لإسرائيل، وان تكون جميع الحلول والخيارات الأخرى المتاحة لإسرائيل اقل تفضيلا أو حتى مستحيلة.**

وهذا يعني العمل وبشكل موحد على المجموعات الثلاثة من السيناريوهات المذكورة أعلاه، وبالطرق التي تقترحها تحليلات القوة والمفاضلة عن طريق التالي:

- عن طريق تعزيز اتفاقية حل الدولتين ليكون **السيناريو المفضل**، وجعله أكثر جاذبية نسبيا أو اقل إقلاقا لإسرائيل، حتى وقت كتابة هذا التقرير.

الاستراتيجية هنا ليس المساومة على الأهداف الاستراتيجية الفلسطينية الثلاث، ولكن للتوضيح لإسرائيل بأن هذه الأهداف تأتي نتيجة إعلان منظمة التحرير الفلسطينية عام 1988، وبالتالي، فهي لا تشكل تهديدا لإسرائيل. بل على العكس، إن هذا الحل مضافا إليه عرض التطبيع من قبل دول الجامعة العربية (إعلان بيروت) يضمن مستقبل إسرائيل بطريقة لا يستطيع أي خيار آخر بديل أن يوفره. إن مبادرة السلام العربية لعام 2002، والتي تم التأكيد عليها لاحقاً، لم يتم الاعتراف بها وبشكل مناسب – أو حتى مناقشتها– من قبل إسرائيل. وهذا خطأ فادح من وجهة نظر إسرائيلية. ولهذا، فان العنصر المركزي في هذا العرض الاستراتيجي هو ضرورة تطوير وتفصيل مبادرة السلام العربية والعمل على الترويج لها بنشاط اكبر. يعتقد الفلسطينيين وبإخلاص أن حل الدولتين الحقيقي هو أفضل خيار على الإطلاق من وجهة النظر الإسرائيلية.

- عن طريق الإبقاء على حل الدولة الواحدة ووصاية الأمم المتحدة كاحتياط لاستعمالهما كنوع من التهديد، على أن يتم تطويرهما ليكونا السيناريوهين المفضلين، في حال فشل السيناريو المفضل (حل الدولتين).

وإذا ارتأى الفلسطينيون أن إسرائيل فشلت في التصرف على النحو المذكور أعلاه، فإن التأرجح الحالي في ميزان الحل غير المستقر تجاه حل الدولتين يعتبر لاغيا بالنسبة للفلسطينيين. وتكون إسرائيل هي من ألغى هذا الحل وتتحمل تبعا لذلك كامل المسؤولية. وفي هذه الحالة، ستتغير كافة الحسابات الاستراتيجية السابقة والمتعلقة بالأفضلية والقوة. وليس من المحتمل أن نعود ثانية لطرح حلول على أساس عرض

1988 والتي استمرت طيلة عشرين عاما. وبدلا من ذلك، سنقوم باستبداله بواحد من السيناريوهات المحفوظة والتصرف طبقها.

سيكون ما جاء في القسم الثالث تحت عنوان "الأهداف الاستراتيجية" مفتوحا لإعادة التفسير، بدءا من البيان الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في تشرين الثاني من عام 1988. وصولا إلى إعادة تفسير مسألة "إنهاء الاحتلال" للطعن في شرعية خط الهدنة لعام 1949، بما في ذلك بيان الجمعية العامة للأمم المتحدة المجحف رقم 181. وستكون فكرة حل الدولتين على أساس حدود 1967 في ذمة التاريخ، وكذلك مبادرة السلام العربية التي تستند إليها.

- عن طريق إنهاء السيناريوهات غير المقبولة مثل، استمرار الوضع الراهن، وحل الدولتين المزيف، والانفصال الإسرائيلي أحادي الجانب، وكذلك حل سيطرة الأردن ومصر.

وفي هذه الأثناء، يجب على الفلسطينيين التوضيح لإسرائيل (وللولايات المتحدة) وبما لا يقبل الشك وبوضوح بأن البدائل الأربعة التي وضعتها إسرائيل للوصول إلى اتفاق تفاوضي بديلا عن التفاوض على حل دوليتين حقيقي، هي وبكل بساطة مرفوضة، ولن نقبل بها أبدا ولدينا القدرة على إيقافها. إنها غير قابلة للعمل، وينبغي إزالتها من جميع الحسابات الاسرائيلة الاستراتيجية في الحال.

وسائل التنفيذ

وسائل التنفيذ هي تلك الأدوات أو الوسائل المتاحة للفلسطينيين للتحرك في المسار الاستراتيجي المفضل ضمن الاستراتيجية العامة لتحقيق أهدافهم الاستراتيجية. وهي الروافع التي نستطيع من خلالها دفع مشروعنا الوطني باتجاه الطريق المختار. وعلى كافة وسائل التنفيذ المتاحة أن تتضافر معا- وهناك سؤال استراتيجي علينا أن نثيره عند الوصول إلى قرار بشان التركيبة الأمثل لتلك الوسائل- هل يمكن لهذه الوسائل أن تنجح؟ وقد تم تعريف القوة في القسم الثاني من هذا التقرير على أنها "القدرة على إنجاز ما تريده". إن التنسيق الفعال لوسائل التنفيذ المختارة، هو ذلك التنسيق الذي يضاعف القدرة النسبية للفلسطينيين في إقناع إسرائيل للتصرف كما يريده الفلسطينيون.

من المهم أن يكون هناك مرونة وجاهزية لتبني أو استبعاد وسائل التنفيذ بشكل مناسب وحسب الظروف المتغيرة، والسبب في ذلك بسيط. فقد تم سابقا تحديد القوة المتعلقة بالأهداف ضمن سياقات مختلفة، وتبعا لذلك، كلما تغير السياق يتغير معها محددات القوة المطلوبة. إن ما نحتاجه عند وضع وسائل التنفيذ هو مزيج من الصبر، والمثابرة، والتصميم، مضافا إليه الجاهزية لإعادة التفكير بالخيارات، وكذلك انتهاج الدقة المتناهية من اجل مضاعفة الضغط المستمر لإنجاز المهام المطلوبة- وهذه هي السمات المميزة لأي عمل استراتيجي ناجح. يجب على الفلسطينيين أن لا يسمحوا لأنفسهم أن يكونوا مقيدين بنهج أو أداة واحدة.

وقد وضع فريق العمل في اعتباره، في الجزء الثاني من هذا التقرير، أنواع القوى المختلفة والمتاحة:

- قوة التهديد.
- قوة التبادل.
- قوة التكامل.

ويكون استعمال هذه الأنواع حسب الحاجة. يجب الأخذ بعين الاعتبار بشكل خاص، ثلاثة نقاط تتعلق بمفهوم التهديد الاستراتيجي.

أولا، إن التهديدات الفارغة لا تجدي نفعا في التخطيط الاستراتيجي، والهدف أن تكون هذه التهديدات ذات "مصداقية" عالية. من الممكن للخداع أن يكون ذا مصداقية طالما اعتقد الخصم انه ليس خداعاً. وقد

تم كتابة الكثير عن هذا الموضوع في أدبيات الردع النووي أثناء فترة الحرب الباردة. ومع ذلك، وبرغم هذا الاحتمال، يوصي فريق عمل دراسة الاستراتيجية الفلسطينية بان تكون التهديدات التي يستخدمها الفلسطينيون مقرونة بأفعال نكون مستعدين وقادرين على القيام بها في حال أن فشلت التهديدات، وهذا وحده ما سيقنع إسرائيل. لهذا، من الضروري أن يتم التخطيط بجدية وعمق بالبدائل الفلسطينية المفضلة لحل الدولتين، كما سيتم طرحه في الجزء التالي.

ثانيا، إن التهديدات والإغراءات (سياسة العصا والجزرة) في التخطيط الاستراتيجي، تسيران جنبا إلى جنب، وهما وجهان لعملة واحدة. يعتبر التهديد مجديا من الناحية الاستراتيجية إذا تمكن من تغيير موازين المفاضلة الإسرائيلية بين خيارين لصالح تحقيق ما يريده الفلسطينيون. وبهذا، يترافق التهديد الذي يجعل أحد الخيارات أقل جاذبية مع الإغراء الذي يجعل الخيار الآخر أكثر جاذبية. فعلى سبيل المثال وكما رأينا سابقا، إذا كان الهدف هو إغراء إسرائيل للتفاوض بجدية على حل دولتين مقبول، يجب أن نعمل على أن يكون هذا الحل أكثر جاذبية لإسرائيل، وأن تكون البدائل الأخرى أقل جاذبية بالنسبة لها. وبنفس الطريقة، يجب أن يتم تنسيق كافة وسائل التنفيذ (المتعلقة بجميع أنواع القوة) لمضاعفة الضغط بالاتجاه الذي نفضله.

ثالثاً، تحدد أشكال القوة المختلفة أنماط التهديدات المختلفة في الأوقات المختلفة. فعلى سبيل المثال، تكون مسألتي المقاومة والكفاح المسلح، في بعض الأحيان، تهديدا استراتيجيا. ويكون وقف المقاومة والكفاح المسلح، والذي يعتبر اغراءً أيضا، التهديد الاستراتيجي الأكثر فاعلية في أحيان أخرى. فمثلا، اختار الجمهوريون في منظمة الشين فين بايرلندا في فترة الستينات والسبعينات، الكفاح المسلح كوسيلة أساسية لتطبيق استراتيجيتهم وتحقيق هدفهم الاستراتيجي– وهو توحيد ايرلندا. وبحلول التسعينات، تغيرت الظروف وشعر الاتحاديون (الذين يريدون أن تبقى ايرلندا الشمالية جزء من المملكة المتحدة) بأن التهديد الناجم عن قرار الجمهوريين بإنهاء الكفاح المسلح كان أكبر بكثير من استمراره. فقد اعتاد الاتحاديون على وجود الجيش الجمهوري الايرلندي وعلى حقيقة المواجهة العنيفة، وما كان يخشونه هو التسويات السياسية المريبة المعتادة، إضافة إلى الآثار الديمغرافية المترتبة عليها. وبالطبع، كان هذا هو الهدف من وراء قيام الجمهوريين (وتحديدا جيري ادامز) في أواخر الثمانينات بتغيير الإطار الاستراتيجي ووسائل التنفيذ. حيث بقيت الأهداف الاستراتيجية كما هي، وما تغير هو المسار الاستراتيجي ووسائل التنفيذ.

مع وجود استراتيجية متكاملة، سيكون هذا القسم المتعلق بوسائل التنفيذ الأكثر تحديدا وتفصيلا بسبب وجود كم هائل من الخيارات المتاحة. وجرى نقاش مستفيض في فريق عمل دراسة الاستراتيجية الفلسطينية حول الوسائل المناسبة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية المفضلة. وبالنظر إلى محدودية وحجم هذا التقرير، فهناك مجال للإشارة إلى الخطوط العريضة الأساسية فقط. آملين أن يتم لاحقا الاستزادة في هذا الموضوع على ضوء مشاركة اكبر لإخوتنا الفلسطينيين في النقاشات اللاحقة.

ومن المفيد أن نقوم بتصنيف وسائل التنفيذ التي تكررت في نقاشات فريق دراسة الاستراتيجية الفلسطينية تحت خمسة عناوين رئيسية. فالعنوان الأول والثاني – وحدة القيادة الوطنية، وتمكين الشعب الفلسطيني – يتصلان معا بطريقة لا يمكن فصلها وتطغى على بقية العناوين، وهما متطلبان أساسيان مسبقان. أما بالنسبة للثلاثة عناوين المتبقية – المفاوضات، والمقاومة و الحصول على دعم طرف ثالث– فهي تمثل **فئات التطبيق** الرئيسية الثلاثة.

أ– وحدة القيادة الوطنية:

لوحظ في القسم الثاني من هذا التقرير "الشروط المسبقة" أن الوحدة الوطنية هي شرط أساسي للتفكير والتنفيذ الاستراتيجي الفلسطيني الفعال. وبدون ذلك، لا يمكن أن يكون هناك استراتيجية فلسطينية.

تؤكد المجموعة الفلسطينية للدراسة الاستراتيجية أنه ليس من شأنه التطرق إلى تفاصيل السياسة الوطنية الداخلية. ولكن على الفلسطينيين أن يوضحوا العلاقة بين السلطة الفلسطينية (المشرعة بالانتخابات، ولكنها لا تمثل كافة الفلسطينيين ومعرضة للتدمير الاسرئيلي) وبين منظمة التحرير الفلسطينية (الضعيفة بسبب بنيتها التي عفى عليها الزمن، وعدم الكفاءة البيروقراطية، ولكنها لا تزال تشكل التعبير الشامل والوحيد عن الهوية الوطنية الفلسطينية). وبالإضافة لإصلاح المؤسسات، هناك متطلب واسع النطاق ومرتبط به وهو المصالحة الوطنية – لا سيما بين فتح وحماس. يجب أن نفوت الفرصة على أولئك الذين لديهم مصالح في إبقاء الفلسطينيين منقسمين. هذا ما دعت إليه وثيقة الأسرى بشكل رئيسي، والتي تم في حينه التوقيع عليها من قبل جميع الفصائل الفلسطينية.

وبالرجوع للمصطلحات الموضحة في القسم الثاني، فإن ما نريده نحن الفلسطينيين من قادتنا هو أن لا يكونوا سياسيين أو أصحاب رؤية، بل رجال دولة. نحتاج قادةً قادرين على التسامي فوق الخلافات الحزبية الداخلية بالاستجابة إلى الحاجة الملحة الشاملة للوحدة، من أجل تعاملنا مع العالم الخارجي في

نضالنا الوطني المشترك. وفريق دراسة الاستراتيجية الفلسطينية على قناعة تامة بعدم إمكانية إنجاز مهمتي الإصلاح المؤسساتي والمصالحة الوطنية إلا عبر استعمال قوة التبادل (مفاوضات لترتيب مشاركة السلطة)، أو عبر قوة التكامل (بتبني الوحدة الوطنية وتقويتها) وهما القوتان المناسبتان هنا. لا مكان لاستعمال قوة التهديد في التعاملات السياسية بين الفلسطينيين.

ب- تمكين الشعب الفلسطيني:

إن أعظم الموارد جميعها تقع في قلب التفكير الاستراتيجي ووسائل التنفيذ– وهي الشعب الفلسطيني. وستكون قضايا تعبئة، وتوحيد وتقوية الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج هي المهمة المركزية للمخططين الاستراتيجيين الفلسطينيين عند التفكير في إعادة توجيه الأولويات الاستراتيجية.

وبالرغم من قيام فريق العمل بمناقشة هذا الموضوع مطولا، ونظرا لحجم هذا الموضوع، لن يتم هنا التطرق له بتفاصيله وبشكل مناسب. إن هذا الأمر يتطلب نقاشات استراتيجية وتنسيقا بين جميع القادة السياسيين الفلسطينيين. ويشمل مفهوم التمكين المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والتعليمية والثقافية. وتم التركيز بصورة خاصة على دعم أولئك الذين اظهروا صمودا غير عادي في تحمل ظروف لا تطاق، بما فيهم سكان القدس، وأولئك المحاصرون في قطاع غزة، والذين تقطعت بهم سبل العيش، وأولئك الذين يعيشون في المنفى، وأهالي الشهداء، والأسرى، والفقراء، والجرحى، والمعاقين والثكلى. وقد أخذت المجموعة الفلسطينية بعين الاعتبار كل هؤلاء الذين عانوا في سبيل القضية الوطنية وعلى مدى الستين عاما الماضية.

ولأن وسائل التنفيذ تشمل كافة جوانب العمل بدءاً من قوة التهديد، وعبر قوة التبادل وصولا إلى قوة التكامل، فإننا نحتاج إلى جميع مهارات وقدرات الشعب الفلسطيني. حيث يمكن لمختلف المجموعات والأفراد تقديم جوانب مختلفة. تحتاج حشد وتنظيم جميع المهارات والقدرات في جهد واحد موجه نحو الأهداف. هذه إحدى المهام الرئيسية للتفكير الاستراتيجي الوطني، حيث يشارك اكبر عدد ممكن من

الفلسطينيين بمختلف أماكنهم وعلى كافة المستويات في النقاشات وإعداد السياسات. ونتيجة لذلك فان تضافر الجهود ستأتي بنتائج أفضل من عدم التنسيق أو الجهد الفردي أو الجماعي المتشرذم.

فعلى سبيل المثال، يدور هناك الآن حديث عن إجراء استفتاء وطني بشان نتائج المفاوضات الجارية مع إسرائيل. والمشكلة هي انه دون وجود مناقشات استراتيجية وطنية مسبقة وواسعة النطاق، سيتم على الأغلب محاولة جذب آراء الناخبين الفلسطينيين عن طريق النفعية السياسية بشكل اكبر من جذبهم عن طريق الاولويات الاستراتيجية. وهذا لا يعتبر أساسا جيدا لاتخاذ قرارات وطنية حكيمة. فهي تضعف الفلسطينيين وتسلم الخصم الورقة الاستراتيجية الرئيسية. ولا شيء يمكن أن يكون أكثر أهمية من قيام القادة السياسيين بالترفع عن الطموح الحزبي عندما يتعلق الأمر بإدارة النقاش الفلسطيني العام حول الخيارات الاستراتيجية الوطنية. ولا شك في أن الاختلاف على الاستراتيجية هو أمر جدي مشروع وليس مجرد غطاء لمصلحة حزبية سياسية. وبالرغم من ذلك، فان المطلوب هو أن يقوم القادة السياسيون ومن كافة الفصائل بصياغة خطة وطنية شاملة متفق عليها. وخلاف ذلك فلا أفق لتحشيد وتنسيق وتنشيط وتمكين جهود الفلسطينيين. كما انه وبدون وجود جهود مركزة وثابتة للشعب الفلسطيني، لن يكون هناك تطبيق فاعل للاستراتيجية.

ت- **التفاوض مع إسرائيل:**

إن المفاوضات هي الفئة الأولى من فئات وسائل التنفيذ، فيما يتعلق بالمسار الاستراتيجي المفضل والمبين أعلاه. إن الهدف المبدئي للاستراتيجية الفلسطينية هو إجبار إسرائيل على التفاوض على حل دولتين حقيقي ومقبول للفلسطينيين. إن استعمال أنواع القوة الثلاث وارد هنا. يجب استعمال قوة التكامل لإقناع إسرائيل بأن حل الدولتين الحقيقي على حدود عام 1967 ليس فقط لا يهدد إسرائيل بل هو أفضل حل لها. كما يجب استعمال قوة التبادل من أجل تسوية القضايا التاريخية ضمن الخطوط التي تم مناقشتها سابقا. أما قوة التهديد، فيجب استعمالها لتوضيح ما يقصده الفلسطينيون بدولة مستقلة، ومتى يتوقعون أن يكون هناك تقدما في هذا الموضوع وكيف سيحكمون عليه، وماذا سيفعلون إذا لم يتم تحقيق ذلك. تم سابقا الكتابة وبما يكفي عن هذا الموضوع .

ث- **المقاومة الوطنية:**

إن المقاومة الوطنية هي الفئة الرئيسية الثانية لوسائل التنفيذ. ويسود هنا استعمال قوة التهديد. إن مجموعة الخيارات المتاحة للفلسطينيين تحت العنوان العام "المقاومة" هي واسعة، تمتد من عدم التعاون من خلال الأشكال المختلفة للمقاطعة واتخاذ التدابير الاقتصادية، لتصل إلى أشكال أكثر فاعلية من المقاومة. ويمكن توظيف فئة التنفيذ الواسعة هذه لدعم الخيارات الاستراتيجية جميعها ما دام تم اختيار الأدوات وتم تطبيقها بمنتهى الدقة. ونود أن نشير مجددا هنا إلى عدم وجود المتسع الكافي لإعطاء هذا الموضوع حقه. إن التمييز بين المقاومة المدنية والمسلحة هو أمر بالغ الأهمية، وفيما يتعلق بالأخيرة، فإن التمييز بين الهجوم المسلح على منشآت عسكرية إسرائيلية وبين الهجوم المسلح على المدنيين الإسرائيليين يثير قضايا أخلاقية إضافية. وقد وضح فريق دراسة الاستراتيجية الفلسطينية أنه وعند القيام باختيار وسائل التنفيذ، على الفلسطينيين التأكد أن هذه الوسائل لا تتعارض مع عدالة قضيتهم المطلقة.

تحث المجموعة الفلسطينية للدراسة الاستراتيجية على أن يقوم الفلسطينيون بمراجعة شاملة للتشكيلات المختلفة لاستراتيجيات المقاومة والتي من شأنها أن تكون الأكثر فعالية في مضاعفة الضغط على إسرائيل. أولا في سياق دفع إسرائيل إلى التفاوض بحل دولتين حقيقي، والثاني في سياق عملية إعادة توجه جذرية للمسار الاستراتيجي في حال فشلت إسرائيل بتحقيق ذلك. ويتضمن السياق الأخير مجموعة واسعة من التدابير الاقتصادية وغيرها والتي من شأنها زعزعة أمن المستوطنين، بما في ذلك المستوطنون المزارعون المتناثرون في وادي الأردن. سيمنع الفلسطينيون إسرائيل من استعمال 52% من ناتج الضفة الغربية لمصلحة الاقتصاد الإسرائيلي، وسيجبر الفلسطينيون إسرائيل على تحمل كامل العبء الاقتصادي الناجم عن الاحتلال. كما يدعو فريق عمل دراسة الاستراتيجية الفلسطينية إلى المقاومة الذكية- وهي مقاومة موجهة بشكل استراتيجي، ومرنة ومنظمة بفعالية، يتم ضبطها جيدا للتأكد من أن إسرائيل ستفشل في كل بدائلها عن اتفاقية حل الدولتين والتي تعتقد خطأً إنها متاحة. تأتي المقاومة الذكية بالتنسيق مع هجوم إعلامي ودبلوماسي مصمم للمجتمعات الدولية المختلفة، للتأكيد على أن الخطاب الفلسطيني هو الإطار الجامع للنقاشات المتعلقة بالمستقبل الفلسطيني.

وفي هذه المرحلة تظهر مسالة إعادة تقويم السلطة الوطنية والتي تم طرحها في الجزء الرابع كسيناريو مؤقت، لتصبح هذه المرة وسيلةً من وسائل التنفيذ. ويتم إعادة تشكيل السلطة الفلسطينية لتصبح سلطة المقاومة الفلسطينية من خلال إعادة توجه واسع للاستراتيجية الفلسطينية.

إن المقاومة ليست بديلا عن المفاوضات لأنه وأثناء الكفاح لتحقيق المصير الوطني، فإن المقاومة الوطنية شرعيا تترافق مع المفاوضات (قسم 2.1). ومع ذلك، إذا اضطر الفلسطينيون إلى تحويل الاستراتيجية لأنهم يرون أن إسرائيل ترفض التفاوض بجدية، يكون عندها خيار المقاومة الوطنية هو السائد، إن لم يكن الوحيد. وعندها ستتركز الجهود الوطنية ووسائل التنفيذ على المقاومة بقوة أكبر وحسب الحاجة.

ج–الحصول على دعم طرف ثالث:

تشمل الفئة الأساسية الثالثة لوسائل التنفيذ موضوع الحصول على دعم طرف ثالث. وفي خضم ذلك، يجب أن يكون الهدف الرئيسي الاستراتيجي للفلسطينيين هو الحصول على أقصى دعم من طرف ثالث لتكثيف الضغط على المخططين الإسرائيليين. وهذا يتطلب تحليلات دقيقة لمصالح وقدرات الطرف الثالث النسبية وعلى الأصعدة العربية والإقليمية والدولية، على النحو المبين في القسم الخامس أعلاه. ولا يوجد مجال هنا لتفصيل ذلك. ولكن فريق العمل على قناعة تامة من أمرين. الأول، هو إننا لم نبدأ بعد بالعمل على أن يكون الخطاب الفلسطيني هو الخطاب الأساسي عند مناقشة المشروع الوطني في الساحة الدولية (انظر القسم الثاني). أما الثاني، فهو إن التعبئة الفلسطينية للحصول على دعم الطرف الثالث الدولي لن تكون فاعلة إلا إذا تحدثنا بصوت واحد، وكنا قادرين على وضع خطة واضحة، وملزمة أخلاقيا، ومتسقة على غرار ما دعى إليه التقرير.

إن أنواع القوة الثلاث واردة هنا، وتحتاج إلى أن تتداخل فيما بينها استراتيجيا. فعلى سبيل المثال، إذا كان الهدف الأساسي هو إغراء إسرائيل للتفاوض بجدية، يتم على المستوى الإقليمي، تحشيد قوة التكامل لإقناع إسرائيل أن تحقيق التفاوض لحل الدولتين سوف يكافأ من أطراف ثالثة (مثل الجامعة العربية) عن طريق علاقات تطبيع مع العالم العربي، واستقرار وتعاون إقليميين، وتضامن محتمل ضد التهديد النووي الإيراني. ومن الممكن الانتفاع من قوة التبادل في عرض الصفقات الاقتصادية والفرص الإقليمية الواسعة من قبل أطراف ثالثة لتعزيز فرص إسرائيل الاقتصادية إذا ما تم التوصل إلى حل. ويمكن لقوة التهديد التركيز على التحذير من العواقب الاستراتيجية الوخيمة للمواجهة المستمرة والاحتلال.

إن الهدف الاستراتيجي هو مواجهة الجهود الإسرائيلية الرامية إلى انتقاء الجيران العرب عن طريق ترتيبات ثنائية، وتظل القضية الفلسطينية مهمشة وقضية جانبية. وتنطبق اعتبارات مماثلة على المستوى الدولي – بما في ذلك الجهود الرامية إلى إقناع المخططين الأمريكيين بان الخيار الفلسطيني المفضل هو أيضا في مصلحة

الولايات المتحدة، وان الفلسطينيين هم المفاوضون الجادون، وإسرائيل ليست كذلك. وخلال الفترة المتبقية من عام 2008، يجب على الفلسطينيين أن يستثمروا استراتيجيا وبنفس الطريقة، دافعية بوش في سلام انابوليس. وهناك مجال كبير للفلسطينيين أن يلعبوا دورا أكثر تطورا في هذا الصدد دون التنازل عن أي من الأهداف الاستراتيجية الثلاث المذكورة في القسم الثالث.

نقاط مراجعة وتقييم البدائل

يحدد التخطيط الاستراتيجي الفلسطيني المعايير التي يتم وفقها التقدم أو عدم التقدم في المسار الاستراتيجي المفضل، كما يحدد نقاط المراجعة اللازمة لعملية التدقيق الاستراتيجي. وستكون هذه النقاط هي المرجعية التي يحدد الفلسطينيون منها إذا كان هذا التقدم مرضيا من المنظور الفلسطيني. ويمكن بعد ذلك اتخاذ قرارات حول المضي قدما في اتجاهات معينة أو تغيير طريقة العمل.

لا تخوض المجموعة الفلسطينية للدراسة الاستراتيجية في تفاصيل تتعلق **بالحدود الزمنية، والمعايير والشروط**، لأن ذلك مهمة أولئك الذين سيواصلون التخطيط الاستراتيجي في حال الوصول إلى إجماع فلسطيني عام، للمضي أو عدم المضي قدما في الاتجاه الذي أوصى به هذا التقرير.

وبدلا من ذلك، يقدم التقرير مراجعة شاملة لبدائل حل الدولتين المفضلة للفلسطينيين أولا، ومن ثم تلك المفضلة لإسرائيل.

البدائل لاتفاقية تفاوضية – فلسطينية:

تشمل البدائل الفلسطينية لاتفاقية تفاوضية مجموعة من سيناريوهات الدولة الواحدة (ثنائية القومية أو ديمقراطية موحدة) والتي يسعى الفلسطينيون فيها من الآن فصاعداً بالمطالبة بحق تقرير المصير، إلى جانب إعادة تشكيل السلطة الفلسطينية، وإعادة تنظيم مقاومة وطنية ذكية للتأكد من عدم حصول إسرائيل على أية فوائد، وأن تقوم بتحمل أعبائها المالية والأخلاقية الكاملة عن الاحتلال. وتركيز كافة الجهود للتوضيح بأن إسرائيل هي من يمنع الوصول إلى حل الدولتين الحقيقي. كما سيتم التركيز أيضا على تحشيد الدعم الدولي والإقليمي لشرعية المطالب الفلسطينية المعترف بها دوليا للحقوق الأساسية للمواطنين. فعلى سبيل المثال، سيؤكد الفلسطينيون على أن الحقوق المدنية للسكان اليهود ستكون على قدم المساواة مع حقوق السكان العرب وغيرهم في الدولة الفلسطينية الواحدة الجديدة.

هل نحن الفلسطينيين على استعداد لدفع ثمن النضال الاستراتيجي الجديد، ونحن مدركون موقعنا العسكري الضعيف؟ إن ازدراء إسرائيل لمطالب الفلسطينيين العادلة بالوصول إلى اتفاقية تفاوضية خلال السنوات العشرين الماضية هو ما يملي على الفلسطينيين تصميمهم على دفع أي ثمن مطلوب، وبدون

أوهام حول صعوبة المهمة التي تنتظرهم. ولن يقوم الفلسطينيون أبدا بالسماح لإسرائيل بمواصلة انتهاكاتها وسيطرتها تحت غطاء التظاهر بمفاوضات غير جادة، وان لا تتخيل أن هناك بدائل أفضل متاحة أمامها.

إن البدائل الفلسطينية لاتفاق تفاوضي هي صعبة ولكنها ممكنة. وهي أفضل من استمرار الوضع الراهن. ولا تستطيع إسرائيل منع أو وقف إعادة التوجه الاستراتيجي الفلسطيني.

البدائل لاتفاقية تفاوضية – إسرائيل:

يتصور المخططون الاستراتيجيون الإسرائيليون أنهم يملكون جميع أوراق اللعبة المتعلقة بالفلسطينيين. ويعتقدون أن هناك، على الأقل، أربعة بدائل جذابة لإسرائيل. الأول، الخيار السائد بإطالة أمد المفاوضات إلى أجل غير مسمى، بادعاء "إحراز تقدم"، وأن مسألة تعليق المفاوضات هي مؤقتة، كما كانت خلال السنوات العشرين الأخيرة، والاستمرار في ذات الوقت، بالاعتداءات وعمليات التوغل العسكرية، مع الاحتفاظ بمنافع مالية عالية نتيجة لاستمرار الاحتلال وتحمل أعباء قليلة. الثاني، هو التنكر ل "اتفاق حل الدولتين" المؤقت، وبدلا من ذلك التأكيد على تقوية السلطة الفلسطينية، وتقييدها في ذات الوقت، ولتأتي في صورة حكومة فلسطينية، في حين تقوم إسرائيل بتأجيل وتشتيت وتغييب "القضايا التاريخية". أما الثالث فهو فصل أحادي الجانب من قبل إسرائيل، والرابع هو سيطرة الأردن ومصر على الأراضي المحتلة. يستطيع الفلسطينيون وببساطة سد الطريق على هذه البدائل الأربعة. وبالمقابل، لا تملك إسرائيل السيطرة على الخطوات الفلسطينية الأربعة التالية والتي تشكل الاستراتيجية الفلسطينية البديلة: أولا، قرار فلسطيني بإيقاف وإنهاء، وبشكل قاطع، الخيار التفاوضي الذي بدأ في العام 1988. ثانياً، قرار فلسطيني بإعادة تشكيل السلطة الفلسطينية لسد الطريق على المخططات الإسرائيلية. ثالثا، قرار فلسطيني بمعالجة التشرذم الداخلي، وإعادة بناء الوحدة الوطنية، وتنظيم برنامج جديد للمقاومة الوطنية الاستراتيجية الذكية. رابعا، قرار فلسطيني بالتحول عن مسألة حل الدولتين إلى حل الدولة الواحدة. وسيعمل الفلسطينيون على أن تخسر إسرائيل معركة خطابها المهيمن – حتى في الولايات المتحدة.

إن البدائل الإسرائيلية لاتفاقية تفاوضية هي مجرد أوهام: إن الفلسطينيين يستطيعون وسيقومون بسد هذه البدائل الأربعة. وستكون النتيجة أسوأ بالنسبة لإسرائيل.

الخطوط العريضة لخطة عمل استراتيجية

إن المرحلة النهائية في التحليل الاستراتيجي هي القيام بوضع قائمة من الإجراءات التي يتعين اتخاذها للشروع في العملية الاستراتيجية التي تم التوصل إلى قرار بشأنها.

ولا يحدد فريق دراسة الاستراتيجية الفلسطينية خطة عمل مفصلة في هذا التقرير، لأن ذلك يجب أن يكون مهمة أولئك الذين نأمل أن يشاركوا في النقاش الاستراتيجي، وذلك هو الهدف الرئيسي الأول من هذا التقرير. وعند مشاركة أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين الآخرين في هذه المهمة، والتوصل إلى قرار أكثر عمومية حول إمكانية قبول الاتجاه الرئيسي للتقرير أو عبر تبنيه وتغييره، يكون قد حان الوقت للاتفاق على خطة عمل وطنية شاملة مفصلة تحظى بالدعم العام.

وفي غضون ذلك، يقترح فريق دراسة الاستراتيجية الفلسطينية أن النقاط التالية قد تكون ضمن العناوين الرئيسية لخطة عمل منسقة:

- العمل على تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية: المصالحة الوطنية، مشاركة السلطة، وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية.
- العمل على صياغة استراتيجية فلسطينية منسقة: الأهداف والأدوات.
- العمل على إعادة حشد حركة التضامن الدولية.
- العمل على تعبئة وتمكين الشعب الفلسطيني.
- العمل على استعادة الأبعاد العربية والدولية للقضية الفلسطينية وإعادتها الى الأمم المتحدة لكي تحل على أساس القانون الدولي.

عندما يكون الهدف الاستراتيجي هو إجبار إسرائيل على المشاركة في مفاوضات حقيقية لإقامة دولة فلسطينية وبشروط مقبولة للفلسطينيين:

- العمل على توضيح المتطلبات والمعايير والحدود الزمنية للمفاوضات الفلسطينية.
- العمل على تنسيق المقاومة الوطنية: تشكيلة متغيرة للسلطة الفلسطينية.
- العمل على وضع بدائل استراتيجية لاتفاقية تفاوضية.

- العمل على إيصال ما ذكر أعلاه لصناع القرار الإسرائيليين والرأي العام الإسرائيلي- لا توجد بدائل أفضل لاتفاقية تفاوضية بالنسبة لإسرائيل:جميع البدائل الأخرى هي أسوأ بالنسبة لإسرائيل.
- العمل للحصول على الدعم الدولي والإقليمي.
- العمل على تغيير المفاهيم والسياسات في الولايات المتحدة.
- العمل على ضمان أن يشكل الخطاب الفلسطيني أساس النقاشات للمستقبل الفلسطيني- وفي حال فشل المفاوضات، تقع المسؤولية على إسرائيل وحدها وليس على الفلسطينيين.

عندما يكون الهدف الاستراتيجي هو إعادة توجه للاستراتيجية الفلسطينية بسبب فشل إسرائيل في التفاوض على حل الدولتين الحقيقي:

- العمل على منع البدائل المفضلة لإسرائيل لاتفاقية تفاوضية.
- العمل على تعزيز البدائل الفلسطينية لاتفاقية تفاوضية.
- العمل على الحصول على الدعم الدولي والإقليمي للاستراتيجية الجديدة.
- العمل على ضمان أن يشكل الخطاب الفلسطيني أساس النقاشات للمستقبل الفلسطيني – ويستعيد الفلسطينيون زمام المبادرة الاستراتيجية.

ملاحظات ختامية

نختتم هذا التقرير بتكرار التقييم الاستراتيجي الذي تم التوصل إليه في القسم الثامن

إن البدائل الفلسطينية لاتفاق تفاوضي صعبة ولكنها ممكنة. وهي أفضل من استمرار الوضع الراهن. ولا تستطيع إسرائيل منع أو إيقاف إعادة التوجه الاستراتيجي الفلسطيني.

إن البدائل الإسرائيلية لاتفاقية تفاوض هي مجرد أوهام: إن الفلسطينيين يستطيعون وسيقومون بسد هذه البدائل الأربعة. وستكون النتيجة أسوأ بالنسبة لإسرائيل.

إن ما يجب على الفلسطينيين إجراءه هو معركة استراتيجية نهائية وقاطعة مع إسرائيل. ويجب أن لا يثني الماضي الفلسطينيين عن أن ينظروا بثقة إلى المستقبل. إن الاستنتاج الرئيسي للمراجعة الاستراتيجية الذي قامت به المجموعة الفلسطينية للدراسة الاستراتيجية هو أن لدى الفلسطينيين أوراقا استراتيجية أكثر مما يتوقعون- وإسرائيل لديها أوراق اقل. وستكون القوة الإسرائيلية العسكرية، وعلى المدى الطويل، محدودة الاستخدام وعائقاً لإسرائيل— إذا عرفنا كيف نلعب أوراقنا الاستراتيجية بشكل صحيح. إن الترتيبات السياسية القائمة على القوة وحدها، لا يمكن أن تستمر. إن إسرائيل مخطئة في الاعتقاد بأنه كلما طال أمد اللعبة، يكون بالإمكان الحصول على فرص استراتيجية أكثر، والوضع عكس ذلك تماما. ومن المؤمل أن تعترف إسرائيل وبشكل سريع بالمنطق الاستراتيجي المطروح في هذا التقرير، وتتصرف وفقا لذلك لتحقيق مصلحتها العليا. ولكن، إذا لم تفعل إسرائيل ذلك، فنحن الفلسطينيين مستعدون لاستعادة زمام المبادرة الاستراتيجية بغض النظر عن العواقب، وسنقوم بتجسيد مستقبلنا وفق رغباتنا نحن وليس رغبات الآخرين.